أقول ان الزراعة خارج الوادى والدلتا لن تتواجد ابدا اذا اعتمدت على مستثمر كبير أو خريج الجامعة الذى استقر ١٠-١٥ سنة فى كلية الطب اعلمه الطب ثم اقول له ازرع وحتى لو أخذت خريجى المؤهلات الاخرى من اجل الزراعة فى الصحراء فاننى انصب على خريجى الزراعة .

قناعتى الشخصية من يتحمل عبء الزراعة ويعيش فى هذه البيئة القاسية هو المزارع نفسه الذى يلهث اذا كان لديه فدان يريد أن يكونوا ١٠ أفدنه. اعطى الفرصة ، الذى ليس لديه ارض ويتمنى ان يكون لديه فدان أعطى له الفرصة لأن هذا الشخص استثماره عمل ، فقناعتى الشخصية ان المستثمر الصغير هو الذى سيتحمل - الشىء الثانى أن المستثمر الصغير فى الانتاج الزراعى يميل الى انتاج السلع المعيشية بمعنى السلع الغذائية الضرورية لحياة الانسان وهى القمح والحبوب .. الخ وهذه طبيعته ، وهذه هى مشكلتنا حاليا حيث كنا نتكلم عن القمح ومشكلة القمح واستيراد القمح، بينما الافندى يأخذ قطعة ارض ويشجرها مانجو وغيرها وفى النهاية يفشل فى التسويق ، المزارع يقول انا أزرع لكى اغذى كوم اللحم الذى عندى فيزرع قمحا وحبوبا وغيرهما.

بالنسبة للنقطة التى تقول لماذا يفشل المستثمر الصغير هناك ؟ هذا سببه ان الدولة فى تطبيقها لسياسة او حرية السوق فسرته تفسيرا خاطئا فقد فسرته بأن الدولة ليس لها شأن بما يحدث ، لكن فى الواقع فان الدوله لها دور كبير ان توجد البنية الاساسية المطلوبة ، نقدم خدمات عامة ، بمعنى اذا لم تقم الدولة بعمل هذه الخدمات لن يتقدم احد للقيام بها بدلا من الدولة فلابد أن تعملها الدولة ، اذا وجدت هذه الخدمات العامة فى المنطقة فمن المؤكد ان المستثمر الصغير سينجح عن المستثمر الكبير الذى نتحدث عنه.

عبد الفتاح ناصف

لدى تعليق بسيط وهو أن الدوله تتجه للمستثمر الكبير لأن لديه القدرة على أن يضيف الى البنية الاساسية الرئيسية التى تقوم بها الدولة التى توصل بها المياه من بحيرة ناصر مثلا بالنسبة لتوشكى حتى القناة الرئيسية ، اما البنية بعد ذلك من القناه الرئيسية الى المزارع فهى مسئولية المستثمر.

أود أن أقول نفس النقطة الاساسية التى دائما أذكرها ، لا أود أن أقول هذا أو ذاك ، اذا كان لدى عمال بالنوعية التى ذكرتها لزراعة توشكى وأشك أن لدى - سيكون من الصعب زراعة

توشكى، فلماذا لايكون من النوعين ؟ لماذا لايكون هناك مستثمر كبير ومستثمر صغير؟ تعملها كالاحياء، لايوجد حى فى القاهرة من الاحياء الراقية الا ويكون بجواره حى شعبى ، ومن غير الحى الشعبى لايمكن للحى الراقى ان يعيش ، هذه هى الحياه ، تكامل ، فلماذا دائما أود أن اعملها شيئا واحد فقط، إما داخل الصحارى وإما على الهامش؟ لدى مشكلة ولا أحد يرد عليها ، عملنا قضية المياه كأحد دوائر الحوار السابقة ، وأحضرنا مشاركين من معهد المياه ومركز البحوث الزراعية ومن معهد المياه بالذات اساتذة ، ومع ذلك لم نصل الى قرار جقيقى نهائى أو لموقف نهائى هل المياه الجوفية فى الصحارى المصرية متجددة أم غير متجددة؟

اذا كان هذا المورد الذى يمكن أن أعتمد عليه اذا حدث شىء لمياه النيل كما قال الذكتور ، لابد من وسيلة لمعرفة الوضع على اساس علمى على انها متجددة أو غير متجددة ، فالذى يقول غير متجددة هل من المعقول مياه مخزونه من الابد إلى الابد ، من البداية الى النهاية ، أم أن بها درجة من التجدد أو غير متجددة وتصرف من أى منطقة ، أنا لا ادرى لأننى غير متخصص ولابد للمتخصصين أن يجدوا لنا وسيلة لنضع يدنا على الحقيقة ، هل هى مياه متجددة ؟ لأنها تفرق كثيرا أن ابنى مجتمعا سيعيش ١٠ سنوات على مياه غير متجددة ومجتمعا سيستمر ، هنا نقطة التنمية المتواصلة ، فانا لا يمكن ان أعمل شيئا على انه مستمر الى الابد ولدى كمية ضئيلة من المياه سوف تنتهى بعد عدة سنوات ، معنى ذلك اننى القيت اموالى فى بنية اساسية لا معنى لها.

سؤال محورى لايمكن لفرد يتكلم عن التنمية الزراعية فى مصر وبالذات تنميتها فى الصحراء، ولا على أى تعمير أو أى موضوعات تتعلق بهذه المناطق التى يمكن ان نعمل فيها تنمية ولو جزئيا الا اذا عرفنا رأسنا من أرجلنا فى هذا المورد الخطير اذا كان خطيرا ، واذا لم يكن خطيرا وكانوا يقولون انهم سيعملون واحد ثانى امن الوادى الجديد سموه الوادى الآخر ، وقالوا ان نهر النيل كان قديما فى هذه المنطقة وتحول مجراه الحالى ، أين الحقيقة التى يمكن ان يثبتها العلم وليست اجتهادا فى قيل وقال؟

أريد من العلماء أن يقولوا لنا أن لدينا مياها جوفيه غير متجددة فأستخدم بأسلوب يتفق مع ذلك، أو يقول لدينا مياه متجددة ، لدينا نيل آخر فلا أخاف فأبدأ أعمل على اساس تجمعات أو استيطان أو توطين ايا كان اللفظ المستخدم لمجتمعات لا أخاف عليها من نقص المياه لأنها هى الحياة.

محمد اسامة محمد سالم

مداخلتى تتعلق بنقطتين ، الجزء الأول ما ذكره استاذنا سمير حول عملية تنمية المراعى المروية والجزء الثانى خاص بالمزارع.

القصة الخاصة بالمراعى المروية ، هناك حقيقة أنه لاتوجد ميزة نسبية لأى منتج مراعى تحت ظروف الرى فى العالم ، يجب أن تكون حقيقة امامنا وواضحة جدا واننا فى مصر من اكثر الدول عندما نجلس فى المؤتمرات حتى مع الدول العربية يضحكوا علينا ويقولوا كيلو اللحمة بأربعين جنيه ، هل تعملوه ، هل تصنعوه ؟ لأن جميع المراعى فى العالم مراعى طبيعية ، واذا وجدت المياه فلها استخدامات ولها تقنيات اقتصادية عالية جدا تضاعف الانتاج ، فأنا أود أن أشير الى هذا مع احترامى للفكر والذى قال ذلك ، ونحن فى هذه الجلسة أقول إن هناك فكرين ، بحيث نقول إن هذا هو الفكر الذى طرح وآخذ موافقة بدون تصويت .

الجزء الثانى المزارع ، النظم الزراعية الاقتصادية فى العالم منقسمه الى قسمين فى الحرب الباردة ومعروفة هى المزارع المجمعة بالنظام الاشتراكى والمزارع الخاصة بالنظام الرأسمالى ومابينهما وهو الذى يناسب المناطق الجافة مثل مصر ، اسرائيل عملت تجربة الكيبوتز ، الكيبوتز عبارة عن مدن أو مناطق فى قلب بلادهم تعتمد على الزراعة والتصنيع ويكون مجتمعا متكاملا ، لذلك فان فكرة توزيع الاراضى على الشباب مختلف التخصصات خصوصا فى مصر كانت فكرة جيدة ، لأنه يحضر المهندس الذى سيعمل مصنع البلاستيك الخاص بالرى ، ويحضر الطبيب الذى سيعالج الناس الموجودة واخصائى الخدمة الاجتماعية الذى سيحل لهم مشاكلهم ، خريج التربية والتعليم الذى سيعلم أولادهم من خلال منظومة زراعية موجودة لكنه لم يتم بهذا الشكل .

لكن الفكرة تحتاج الى تصحيح اكثر من الغاء ، أنا زراعى لكن ليس بالضرورة أن يكون كل من بالارض زراعيين سينقصهم خدمات. هذه القضية تحتاج مناقشة بشكل اكثر دقة وتقييم للتجربة لا أريد من الطبيب الذى يحضر أن يعمل مهندسا زراعيا ، ربما يمتلك هو فدانا واحدا والزراعى ١٠ أفدنه لكن هذا الفدان هو الذى سيجعله يحس أنه مالك فيستقر فى الارض وهذا تعقيبى على الانتاج الحيوانى عموما تحت ظروف الرى والمساحات المزروعة .

فى الجزء الخاص بالموارد الزراعية ، الحلول الموجودة وتأثير المياه الجوفية ومياه النيل ، أنا

ذكرتها فى الشرح العام قبل ذلك ، والسؤال الذى يتكلم عن ندرة المياه المتاحة والمتمثلة فى المياه الجوفية والجزء الثانى يتضمن توصيل مياه النيل الى بعض المناطق تكاليفها مرتفعه ..الخ.

القصة هنا فى موضوع حفر الآبار ، وقد قلت قبل هذا إن حفر الآبار يجب ان يتم من خلال منظومة دولة هى المسئولة عن وجود المياه وعن توزيعها للمزارع جميعا.

الاسئلة من ١-٤ بالصفحة الثالثة ، هل يوجد لدى المؤسسات المعنية بتنمية مصادر المياه مسح شامل لتحديد مصادر المياه بالصحارى؟ هذا غير موجود على وجه الدقة من الناحية الفنية .

اذا وجدت هذه المصادر فى نقاط صغيرة متفرقة هل يمكن استغلال الارض فى تجمعات صغيرة؟ يمكن ذلك فى حدود الامكانيات بمعنى عمليات توصيل المجتمعات الصغيرة بهدف توصيلها هو الذى يؤثر بالسلب على الصحراء كمنطقة ، كل منطة تستخدم كما هى .

فى رقم ٤ هل تتناسب الانماط المتبعة حاليا بالزراعة مع الظروف البيئية ؟ الانماط يمكن تحديدها بنظم المعلومات الجغرافية كما قال د. سمير أن لدينا كل حاجة بها الوصف الخاص بها وبنظام G.I.S ومستعمل لدينا فى المركز يحدد طاقة كل منطقة وهذه عملية سهلة مجرد تجميع بيان.

الصفحة رقم ٤ السؤال الذى يتضمن برامج ومشروعات استزراع الصحارى ، تخصص مساحات لتوزيعها على الشباب ، وأنا قلت إن هذا النظام يجب اعادة الدراسة فيه بوضعه الحالى الذى فشل فشلا ذريعا.

عبد القوى محمود عبد الله

هناك شيء آخر ، لن اتكلم عن كبار المستثمرين أو صغار المستثمرين داخل الزمام وخارج الزمام ، سوف اعطى حضراتكم مثالا واحدا على مانراه فى الواقع . فى الفرافرة هناك ١٠ آلاف فدان زرعهم اهل الواحات ، ونجح ناس من شربين فى الدقهلية وكفر الشيخ أن يذهبوا الى الواحات والفرافرة فى عمق الصحراء ويزرعوا ايضا ١٠ آلاف فدان على مياه زايده ، آبار دفعها ذاتى ليس لها صاحب ، زرعوا عليها ١٠ آلاف فدان ، وفدان الارز هناك اعطى ٤-٥ طن لاتعطيها أرض وجه بحرى . وقد نجحوا نجاحا باهرا. هناك قرى للخريجيين وأراضى ملك دولة ، وقد اعتبر هؤلاء الناس معتدين على املاك الحكومة. وحوربوا حربا شديدة للغاية بعد أن شيدوا مساكن وزرعوا الارض واعطت انتاجية عالية وصلحوا للدولة ، حوربوا بشكل قاس وعنيف جدا.

هناك أحد المشروعات التى نعملها ، بسبب اتجاه آليات التنفيذ للمخططات ، حيث نلاحظ أن المخططات تتم ولاتنفذ ، فعملنا مشروعا مخصوصا اسمه آليات تنفيذ المخططات ولازال شغال ، ذهبنا هناك وبحثنا الموضوع فى مجلس الشعب ، وكان منتهى الصعوبة أن تقنن ملكية هؤلاء الناس ، كل الحكاية أنهم زرعوا خارج خطة الاصلاح للدولة ، يريدون تخريب ال ١٠ آلاف فدان هذه لأنهم تجرأوا على زراعة منطقة فى الصحراء وهذه عقلية نجدها فى أماكن كثيرة.

الشىء قبل الاخير ، نحن نتكلم عموما خلال هذا اللقاء الحوارى عن تعمير الصحراء وكأنه تمرين سنعمله ، سنشيد ، سنبيع ، سنشترى هذا هو الاطار ، وهذه نقطة ضعف خطيرة جدا ، نحن لم نتكلم عن الناس ، من قال ان الناس سوف تستجيب وتذهب الى عمق الصحراء وتعيش هناك ؟ من الممكن أن نعمل كل هذا والناس لاتستجيب ، كما حدث فى المدن الجديدة حيث رأينا ناسا أحجمت عن الذهاب الى هناك .

سمير غبور

بالنسبة للرعى كان البدوى يسرح بقطيعه، كما هو محتاج ، فى الصيف يحتاج لاعلاف يجدها فى الارض الخاصة بالزراعة المروية التى فيها فلاحين حاضرين من الدلتا وقد زرعوا ذرة أو أى محاصيل نقدية أو علفية ، فهم بدلا من زراعتهم فدانين ثلاثة أو خمسة فانهم يزرعون عشرين فدان ويأتى لهم البدوى يجلس عندهم وغنمه ترعى فى الصيف وتقدم له فى نفس الوقت الخدمات الصحية والتعليمية والبيطرية فهذه فكرة التكامل بين الذى يأتى من الدلتا والبدوى ، لأنه فى مرة من المرات ذهبنا الى احد المسئولين وتكلمنا معه على التكامل قال بدوى يعنى ايه ، انا اطردهم كلهم ، د.القصاص فى اقتراحه تكامل بيئى واجتماعى مع توفير المياه واستثمارها أحسن استثمار وشكرا.

ثالثا : الصناعة والتعدين:

عبد المحسن ثابت المليجى

اذا نظرنا الى تعمير الصحارى سنجد أن التعدين كان دائما قاطرة هذه التنمية ومثالنا بسيط فى ذلك ، مدن البحر الاحمر ، فاذا كانت رأس غارب مازالت بترولية ، فالغردقة كانت أصلا مدينة بترولية وتطورت الى الوضع الحالى وكانت حتى السبعينات بها طلمبتان تعملان بجوار محطة الاتوبيس ، سفاجا اذا نظرنا لها اليوم أحد الموانى المصرية الرئيسية هى اصلا كانت قرية تابعة لمناجم

ام الحويطات وكانت الميناء الخاص بها وتطورت الى الوضع الحالى ، مرسى علم التى اصبحت اليوم مركز التعدين كانت مكان اقامة للعاملين بمنجم الذهب هناك .

لذلك فاننا اذا اعطينا اهتماما للتعدين ، فان التعدين سوف يجر كل ذلك وسيكون القاطرة التى تجر كل هذا التطور ولكن الذى يحكم الجر هو الاقتصاد .

هناك بعض المشاريع التى تمت بالصحراء دون ان يحدد هويتها هل هو مشروع اجتماعى اقتصادى ام هو مشروع اقتصادى صرف ، لكى لا ندخل فى متاهة مشروع ابو طرطور ومشررع الفحم، هذان المشروعان لم تحدد هويتهم من البداية هل هما مشاريع اجتماعية اقتصادية أم مشاريع اقتصادية ؟ واذا كانت من البداية مشاريع اقتصادية فلم يكن هناك داع لعملها ولكن هنا لبعد المسافات فى الصحراء ، اذا نظرنا الى النقص الحاد فى البنية الاساسية فى الصحراء ينبغى ان نعطى امتيازات محددة والتشجيع لمشاريع التعدين وخاصة ان يكون العمل كله على المعادن ذات القيمة بحيث نستطيع ان تعوض فرق سعر النقل من هذه الأماكن إلى منافذ التوزيع.

هناك بعض اسئلة سأرد عليها ، لدينا اكثر من ٢٥ فرقة بحثية سنويا تجوب الصحارى يتم تلخيص مخرجات عملها ويتم الاعلان عنها للاستثمار من خلال شبكة الانترنت من خلال الـ Home Page للهيئة ، حيث إننا الجهاز الرئيسى للبحث عن المعادن ، والحمد لله عن طريق الانترنت اكثر من الاعلان ، هناك مؤتمرات نحضرها وخاصة المؤتمرات الخارجية ونعمل اعلان عن حاجتنا والحمد لله نحن ناجحون فى جذب المستثمرين .

لكن عندما نتكلم عن الخامة نفسها ، كثير من الخامات تحتاج الى عمليات معالجة لكى تصبح صالحة للاستخدام ، فى هذا الخصوص هناك مشاكل تحدث فى المكان مثل مشكلة المياه ، فنحن مازلنا حتى الآن نتعامل مع الخام كخام ، نصدره كما هو بدون اى عمليات معالجة وهذا يؤدى الى أن مساهمة الخام فى الدخل القومى تكون قليلة وبالتالى مساهمة قطاع التعدين ضعيفة لأننا نعامل قطاع التعدين كخام ولانعرف ماذا يفعل وسأضرب مثالا بسيطا:

صناعة الاسمنت فى مصر قائمة على التعدين ، كل دخل الدولة من الخامة اذا حسبنا الدخل الرسمى لايتعدى ٢٥ قرش للطن ، اذا نظرنا للدخل بمشاريع المحاجر الطن الواحد تكلفة خاماته ٢٤٠ قرش ، اذا تمت عمليات تصنيع هنا تحسب لى كعمليات تعدين بهذا المبلغ الضئيل بينما قمت بإنتاج أسمنت.

مثال آخر خامات الحديد ، هناك احدى الشركات تسدد للدولة حق الايجار لاحد مناجمها لاستخراج خام الحديد وهو يبلغ ثمانية آلاف جنيه ، بينما كمية الخام المستخرج منه تزيد قيمته عن التسعين مليون جنيه. لذلك فانه عنهد حساب ذلك فى الدخل القومى يساهم قطاع التعدين بنسبة ٠,٥ ٪ من الدخل القومى لاننا لانقوم بأى عمليات تصنيع للخامة .

هناك صعوبات أخرى للعاملين فى هذا القطاع ، لاتوجد بنيه تحتيه ، العمالة عادة تكون مستوردة وهذا يؤدى الى مشاكل وذلك للحاجة لبناء مساكن للعائلات وبذلك سأنشىء مدينة جديدة، أما اذا كان العمال من العزاب فان عدد العمالة لابد ان يتضاعف لكى نسمح لهم كل فترة بالنزول لزيارة اهاليهم هنا التعيين يواجه صعوبات.اذا كنا نتحدث عن الصعوبات الاقتصادية وغيرها ، فان الصعوبات الاكبر هى تدخلات الاجهزة الاخرى ، فالصحراء غير مفتوحة امام الجميع ، فلكى يمر الفرد من بعض الاماكن لابد من الحصول على تصاريح من جهات امنية وهى ابسط شىء ، اذا جئنا للاستثمار، اذا جاء رجل لاستغلال قطعة ارض لابد أن يأخذ عدة موافقات منها مثلا موافقة القوات المسلحة ، ولن أتكلم عن التكاليف لكن سأتكلم عن اجراءات ، اذا كان لدى الفرد منطقة سيستغلها فى منطقة برانيس ويريد دفع رسوم معاينة للقوات المسلحة فعليه ان يدفع الرسوم فى قيادة المنطقة الجنوبية فى اسيوط ويأخذ خطابا يذهب لبرانيس لأخذ أفراد للمعاينة وذلك للحصول على التصريح وهذا تعقيد.

شىء آخر ، هناك قرارات تصدر بدون تنسيق ، بمنتهى البساطة مصر كلها حاليا محمية طبيعية ، ماهى درجة هذه المحمية الطبيعية ، وهل يسمح بالاستغلال فيها أم لا ؟ خاصة أن بعض المحميات الطبيعية بها خامات والمساحات التى نستغلها لاتزيد عن ٥٠٠X٥٠٠ متر ، ويعمل لى محمية مساحة ١٠٠ كم٢ انا احتاج٥٠٠X٥٠٠ متر واشتغل فيها .

الناس مستعدة للعمل بالضوابط البيئية الموجودة وتطبق ، لكن عادة تحدد المساحات ويصدر بها القرار دون الرجوع لأحد هل هذه المناطق بها ثروات معدنية أم لا ؟ نحن لدينا ثروات معدنية، على أن ثرواتنا التعدينية فى المعادن اللافلزية وليس المعادن الفلزية وخاصة الرخام والجرانيت. نحن لدينا ثروة رهيبة جدا وأنواع متعددة لم تستغل الاستغلال الامثل سواء بسبب الصعوبات حيث إن الذى يديرها الادارة المحلية والتى تعطى فترات استغلال قصيرة لاتمكن المستغل أن يعمل ميكنه علما بأن العمل الجيد بالنسبة للمحاجر هو أن أميكن الشغل لكى اخرج بلوكا سليما ، فالنتيجة أن معظم

محاجرنا لازال يعمل شغلا يدويا.

احاول الاجابة على معظم الاسئلة الموجودة ، كما قلنا البنية التحتية وبرامج المسح موجودة ونتائجه موجودة ، الترويج تكلمنا عنه ، بالنسبة للحوافز الحمد لله صدر قانون (٨) حل مشاكل كثيرة جدا ، لأن القانون فى أول مادة منه تنطبق على الصناعة والتعدين ، الحوافز الموجودة جيدة وخاصة الاعفاءات الضريبية التى تصل فى بعض الاماكن الى ٢٠ سنة ، فى الاتفاقيات القديمة كنا نضع إعفاء ضريبيا ١٥ سنة ، الآن القانون يعطى لى ٢٠ سنة فلم يعد هناك داع لعمل اتفاقيات عن طريق مجلس الشعب.

قطاع التعدين يواجه منافسه شرسة جدا من الدول المحيطة وخاصة الدول الافريقية ، الدول الافريقية تقدم امتيازات عديدة وقد بدأنا الحمد لله فى هذا ، وبدأنا فى مشروع كان متروكا منذ فترة وذلك باجتذاب شركة استرالية لتعمل فى خامات الطنطلة والنيوبيان ومعادن مصاحبة منها القصدير ويتم دراسة الجدوى الاقتصادية لها هذا الشهر وكانت اتفاقية بسيطة جدا وغير معقدة وتنظم حقوقنا ونحن شركاء معهم بنسبة ٥٠٪.

استطعنا اجتذاب شركة اخرى للبحث ، وأنا أتكلم فى الكلام الحديث ، هناك شركتان قديمتان باتفاقية مع مجلس الشعب شغالين ولم يدخلوا طور الانتاج ، لدينا كوادر بشرية مؤهلة جيدا ، لدينا فى هيئة المساحة الجيولوجية ، ولدينا كوادر فى المركز القومى للبحوث جيدة جدا ، الجامعات بها كوادر ممتازة ، مركز بحوث الفلزات لديهم كوادر جيدة بالنسبة لمعالجة الخامات ، معهد التبين للدراسات المعدنية به ايضا ، اذا الكوادر كيرة جدا ، لكنا نحاول التنسيق ، الناقص لدى احاول البحث عنه عند ناس آخرين ولكن لابد من التنسيق بين كل الناس.

مثلا هناك بعض اجهزة التحليل باهظة الثمن ، المفروض أن تكون فى جهة اخرى وتقدم خدماتها للجهات الاخرى ، لكن اجد لدى جهاز ، وهذا لديه جهاز ، والثالث لديه جهاز ، وجهاز واحد يكفى لكل الجهات ولا أريد أن أذكر اسماء الاجهزة لكنى سأذكر مثالا بسيطا ، ذهبت الى مشروع ابو طرطور وجدت عندهم جهاز اسمه I.C.P هذا الجهاز يعطى جزءا من البليون للتحليل سألتهم لماذا احضرتموه ، وماذا ستعملون به ؟ علما بأن خامة الفوسفات لاتحتاج الى هذا الجهاز الفظيع ، هو مجرد اقتناء أجهزة وهذا من الاشياء التى تدعو الى ضرورة وجود سياسة تنسيقية للناس جميعا

بحيث نعمل كفريق عمل ولا أدرى لماذا نميل الى الفردية ؟ اليابان لم تتقدم الا بفرق العمل ولم تتقدم بعمل فردى.

بالنسبة للتنمية ، خاصة التنمية بالصحارى ، لابد من التنسيق بين جميع الجهات ، ليس كل جهة تصدر قرارا بمفردها ، كان هناك مشروع وهو الخريطة الاستثمارية لمصر حتى عام ٢٠١٧ اخرجوا النسخه الأولى وحدثت اعتراضات ولم يتم فيها أى تقدم ، المفروض أن هذه الخريطة تحدد مكان عمل كل وزارة ، ورغم هذا اذا حددت لك على الخريطة فلا بد أن نأخذ موافقة الجهات الاخرى ، هيئة التنمية السياحية أخذت مناطق ، المحميات اخذت مناطق وكل هذا ادى الى تداخل بين الجهات التى تعمل بالصحراء ، لابد أن يكون هناك كيان أو هيئة أو لجنة لتعمل تنسيق بين مندوبى الهيئات المختلفة وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

تحدث د. عبد المحسن عن المعوقات التى تواجه قطاع التعدين ، ركز على التنسيق بين مكونات قطاع التعدين أولا ، ثم التنسيق بين التعدين وغيره من الاجهزة ذات الاهتمام بالصحارى ، والحقيقة مشكلة التنسيق فى الدول النامية مشكلة محورية وهو تحول الجهات المختلفة الى عزب مبعثرة لا منسق بينها ، ومشكلة التنسيق مشكلة اساسية فى معظم قضايا التنمية فى الدول النامية.

ممدوح الشرقاوى

بسم الله الرحمن الرحيم .. أوجه الشكر للدكتور عبد القادر على الورقة فى صورتها النهائية لأنها شاملة وتغطى اشياء عديدة جدا .

أعتقد أن عملية التعدين تعتبر أحد المحاور أو النقاط الأساسية التى يجب أن تلعب دورا أساسيا فى عملية تعمير الصحارى ، كيف يحدث هذا ؟ يحدث هذا من خلال التصنيع المحلى للخامة المستخرجة.

المهندس عبد المحسن اعطانا مثالا للرخام ، هناك شركة صينية أو استثمار صينى يأتى ويأخذ الرخام ويعمل له تصنيعا أوليا ثم يعاد تصديره للصين ، ولا ندرى لماذا تأخذه الصين ، المفروض أن أعلم لماذا تأخذه لكى أصنع انا هذا المنتج لأكثر من منتج ، ايضا الرخام يمكن أن يقوم عليه العديد من الصناعات الصغيرة والحرف التى ان لم تقم فى اماكن استخراج الخام يكون من الصعب عمل

سحب لقوة عمل تشتغل فى الصناعات المكملة أو المغذية أو المساندة فى عملية استغلال الخام، السؤال ما الذى يمنع أن نقوم بعملية تصنيع الخام أكثر من مرة ؟

السؤال الثانى ان الباشمهندس قال الدخل الرسمى من طن الاسمنت ٢٥ قرشا وتكلفة الخامات ٢٤٥ قرشا لطن الاسمنت كما يتم استغلال منجم الحديد بايجار بخمسة جنيهات فى العام ، يبقى السؤال فى ظل قانون الاستثمار الاجنبى ولدينا مصانع اسمنت كاستثمار اجنبى ، ماهى علاقة هذا الكلام ، بالاستثمار الاجنبى؟ هل يأتى المستثمر ويقوم بعملية الانتاج طبقا لهذه الملاليم المذكورة؟ واذا كانت الاجابة بنعم، كيف يحدث هذا وأسعار الاسمنت فى ارتفاع مستمر بينما يأخذ الخامات بملاليم ؟

هل هناك دور لهيئة الجيولوجيا والمساحة بالاشراف على الشركات التى تقوم بعملية استغلال المناجم ؟ على سبيل المثال بالنسبة لعملية استغلال الرخام هل هناك ضوابط لهذا الاستغلال أم أنه متروك للشركات المستغلة بحيث نفاجىء بأن المنجم انتهى قبل العمر الافتراضى له ؟ ماهو دور الهيئة فى عملية استغلال الخامات ؟

لدينا مثال "أبوطرطور" ، والدكتور تحدث عن "ابو طرطور"، لقد قرأنا بالنسبة "لابوطرطور" منذ فترة ان هناك شركة انجليزية وردت معدات وآلات للعمل فى "ابو طرطور" لاتصلح للعمل ورفعت مصر قضية على الشركة الانجليزية والسؤال اين كانت الهيئة وكيف تسلمت الآلات وهى لاتتفق واحتياجات هذا المحجر؟

سمعت عن الخريطة الاستثمارية وعلاقتها بعملية التعدين ، لكن فى الحقيقة لم اطلع عليها ولا أعلم مضمونها ، لكنى اتخيل ان الخريطة الاستثمارية يجب ان تكون احد الوسائل لحل مشاكل المستثمر الاجنبى ، بمعنى سمعنا ان الدفاع له دور ، الآثار لها دور ، الأمن له دور والبيئة لها دور ، اتخيل ان هذه الخريطة الاستثمارية تصدر وتقول إن المنطقة الفلانية موافق عليها من الدفاع والأمن والسياحة وكل الجهات التى لها علاقة بهذا الموضوع ويأتى المستثمر ليأخذ الترخيص مباشرة لأن كل الجهات متفقه مسبقا ، أما ان يعطى لى خريطة استثمارية ويقول لى هذه صالحة لكذا ، وهذه صالحة لكذا ، ثم يدخل المستثمر فى المشاكل الموجودة حاليا ، أعتقد أن هذا كلام ليس له معنى وشكرا .

عبد المحسن ثابت المليجى

هناك اسئلة طرحها الأخوة منها أول سؤال هل لدينا خريطة للخامات التعدينية أم لا ؟هناك

خريطة Digital ومعها Data Base الخاص بها موجودة ويمكن شرائها ورق ايضا فهى موجودة Hard copy أو Electronic File فهى موجودة بالشكلين وعليها جميع المعلومات وربما الديجتال اسهل لأنه عندما تدوس ستطلع لك البيانات الأساسية لهذا الموقع .

بالنسبة لعملية اصدار ترخيص بالاستغلال فهذا ينظمه قانون ، أنا لا املك أن أقول ان هناك قانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ينظم اجراءات الحصول على تراخيص البحث وعقود الاستغلال ويحدد المنطقة المطلوب استغلالها ويقدم طلبا مجانا تقريبا بسعر جنيهان وهى اجراءات بسيطة .

كان هناك سؤال آخر عن استيراد الخامات ، سأقول مثالا بسيطا ، نحن لدينا خامات رمال زجاج لاحد لها ، لكنا نستورد رمال زجاج ، لماذا ؟ نحن نصدر الخامة ، علما بأن خامات الزجاج ٩ درجات تبدأ من الخامة التى تنفع فى الكريستال الى الخامة التى تعمل الزجاج الفيمية وهى أسوأ خامة ، كنا نصدر الخامة كما هى فى وقت من الأوقات ، ثم يستوردها أحد المصانع فى بلجيكا ، نفس الرملة المصرية لكن بعد اجراء عملية غسيل فقط لاغير يتم فصل عدد من الاكاسيد الملونة التى تفسد الزجاج ، عملية بسيطة جدا ليس فيها كيماويات ثم نستوردها مرة اخرى ، عملنا دراسة قيمنا الزجاج وعملنا دراسة جدوى اقتصادية كاملة ودعونا المستثمرين للحضور للعمل والدراسة جاهزة لم يحضر احد لسبب بسيط أن المشاريع التعدينية بها شىء غريب ، المشروع التعدينى يبدأ الصرف عليه من تجهيز منجم وتجهيز مصنع وتجهيز...الخ ، معدل الصرف عالى جدا فى فترة التشغيل حتى الأبحاث نفسها تأخذ وقتا فيكون معدل الصرف لفترة ٣-٤ سنوات مرتفع ثم عامين لكى استرد مصاريفى ويبدأ المشروع يحقق ارباحا بعد ٧-٨ سنوات ويمكن أن تصل الى أكثر من ذلك فى مشاريع الذهب ، هذا بالنسبة لرملة الزجاج ، لايريد مستثمر ان يدخل ،فالمستثمر يريد أن يضع أمواله اليوم ليكسب غدا لأنه لايضمن الظروف السياسية.

نحن نستورد كربونات كالسيوم ، وهى الحجر الجيرى ، وأنا الباحث الرئيسى لمشروع تقييم الحجر الجيرى على مستوى مصر ، بالنسبة للحجر الجيرى لدينا انقى انواع الحجر الجيرى فى العالم التى تصل نسبة الكالسيوم كربونيت فيها إلى أكثر من ٩٨,٥٪ من أول اسيوط حتى أسوان هناك ١٧ موقعا يحتوى على هذه الخامة وهناك ٣٤ موقعا آخر يحتوى على هذه الخامة بنسبة اعلى من ٩٧٪ هذه احدى مخرجات المشروع.

بالنسبة لصناعة السيراميك ، لدينا كل المكونات ، لدينا البكستار ، لدينا الطفلات ، عندنا ... ، الخ ماعدا الزيركز التى تستخدم فى الجليس ، الزيركز موجود على الساحل من مدينة رشيد حتى العريش وبكميات اقتصادية ومعمول لها دراسة اقتصادية ، ثم الخطر الأكبر أن البحر يأكل من وجه الدلتا ، هذا المشروع استثماراته عالية ، والتكنولوجيا به عالية وحتى الآن لم يعمل .

كان هناك سؤال عن الظهير الصحراوى بين المحافظات هذا تواكب مع عام ١٩٦٠ حيث بدأ التسابق على الظهير الصحراوى ، وفى عام ١٩٦٢ صدر تفويض للمحافظين بادارة شئون المحاجر وأخذ ايراداته للمحافظة ، فكل محافظ يريد أن يأخذ ظهير صحراوى ، وهناك مثال بسيط المنوفية عندما أخذت الظهير الصحراوى ، عندها حاليا ٩ محاجر رمل بناء تعمل لها حوالى ٢ مليون جنيه فى السنه وهذه مشكلة القاهرة والجيزة على التبين وشرق التبين ، قرية التبين تابعة للقاهرة ، ومنطقة شرق التبين تابعة للجيزة وتخطيط الحدود بين المحافظات يعد أحد المشاكل

بالنسبة للاقاليم ، هناك حواجز طبوغرافية ، نحن نعيش فى اخدود من أول السودان حتى القاهرة ، لدينا هضبة حجر جيرى شمال وهضبة حجر جيرى يمين ، نحن فى أخدود ، وهذا الأخدود مقفول ، فى سوهاج لا يوجد اتصال بينها وبين الوادى الجديد لذلك نجد هذه المحافظات ضيقة ، محافظة المنيا وأسيوط نفس الموضوع كلها هضبات وبينها فتحات صغيرة ، ومن يخرج الى طريق اسيوط الوادى هذا الطريق فوق الجبل ، القاهرة اصلا موقعها غلط ، نحن محصورون مابين هضبة المقطم فى الشرق وهضبة الاهرام فى الغرب. والشمال الذى فيه اتجاه الهواء وضعنا فيه المصانع فى شبرا الخيمة فيدخل علينا الهواء ملوثا وحاصرنا الجنوب بحلوان ، فهنا الحواجز الطبوغرافية احيانا هى التى تحدد حدود المحافظات او حدود التحرك الموجود بالمحافظة .

بالنسبة لتعميق التصنيع ، تكلمنا عن الرخام والجرانيت ، سأذكر نقطة اخرى ، أكبر رابع منطقة صناعية فى العالم لتصنيع الرخام والجرانيت هى فى مصر فى منطقة شق الثعبان ، لدينا مايزيد عن ٣٤٠ مصنعا مجهزين بأحدث الآلات الحديثة التى تعمل جيدا ويقوم على هذه الصناعة أكثر من ٣ آلاف ورشة تعمل بناء على هذه الصناعة ويصل عدد العاملين فى هذه الصناعة الى ٧٥٠ الف ويمكنكم النزول الى البساتين لرؤية ذلك ، وقد بدأت هذه المنطقة كأحواش تشوين ثم تم انشاء المصانع.

بالنسبة لتصدير الرخام ومشكلة الشركة الصينية ، الصين تأخذ الرخام فى بلوكات وتعيد تصنيعها وتصدرها ، هذه المشكلة امامنا منذ فترة ، وقد اقترحنا ان نقطع نحن الرخام لا أن نبيعه بلوكات مع العلم أننى اذا بعت المتر المكعب كبلوك اربح فيه ٣٠٠ جنيه ، اذا قطعته وبعته بدون تلميع سأربح فيه ٩٠٠ جنيه واذا لمعته سأربح ٣ آلاف جنيه ، علما بأن تلميع المتر يتكلف ١٦ جنيه وهذه الارقام اعلمها جيدا لأننى طول عمرى اعمل فى الخامات .

بالنسبة للاشراف والرقابة ، نحن لدينا اشراف ورقابة ، كل يعمل فى منطقته لايتعداها ، اما ماذا يفعل فى انتاجه فهذا شأنه لا اتدخل فأنا لى ارقام انتاج ، واذا توقف عن العمل لمدة سنة الغى الترخيص ، فلى اشراف ورقابة كاملة على أسلوب وسلامة التشغيل ، لأنه اذا كان هناك سوء فى التشغيل فان حوادث المناجم تكون رهيبة ، فنحن لنا الاشراف التام والرقابة الفنية وخلافه .

سيادتك تكلمت عن "ابو طرطور" ، ابو طرطور من عام ١٩٧٤ ليس لهيئة المساحة الجيولوجية علاقة بها ، واستاذنا عبده شطا موجود ويعلم هذا جيدا ، من عام ١٩٧٤ أو كل هذا المشروع الى ماكان يسمى هيئة مجمعات الحديد والصلب ولم تكن الدراسات قد استكملت ، بدأوا بالاستغلال المباشر كنتيجة لقرار سياسى ، وتأثير هذا القرار السياسى كان تأثيرا اجتماعيا لم يرى منكم أحد الوادى الجديد قبل وجود مشروع "ابو طرطور" .

مشروع "ابو طرطور" ادخل ١٥٠٠أسرة جاءت من الوادى عملت احياء اقتصاديا لهذه المنطقة، خط الضغط العالى الداخل الى "أبو طرطور" كان من نتائج مشروع "ابو طرطور" والذى وصل للخارجة، الاسفلت رصف من اجل "أبو طرطور" ، الخارجة التى نراها حاليا اذا ذهبنا هناك سنجد قرية متروكة كما هى كمنازل طين وطرق ضيقة كانت هذه هى الخارجة وطبعا مشروع "ابو طرطور" نمى المنطقة .

لكن اذا جئنا لمشروع "ابو طرطور" ، هناك محددات اقتصادية لإقامة أى مشروع ، وسأقول المحددات الاقتصادية لإقامة مشروع الفوسفات ، أولا لابد أن تكون نسبة الخامة خامس اكسيد الفوسفور فوق ٣٠٪ ، لابد من توفر مصادر المياه ، لايكون بعيدا عن المواصلات وتكون هناك عماله فى المنطقة ، هذه العوامل الاربعة غير متوفرة فى "ابو طرطور" ومع ذلك اقيم المشروع وهذه اشياء موجودة بالكتب ، نسبة الفوسفات به ٢٤٪ ، خط السكك الحديدية طوله ٦٨٠ كم حتى سفاجه ، المياه مخزونه وشحيحه.

بالنسبة لقضية شركة جوى - ماحدث أن المنجم عمل بطريقة الميكنه وتأتى له ماكينه تعمل حائط عرض ١٥٠ مترا وطوله ١٢٠٠ متر والماكينة تدخل عليه وتنتهى منه وتخلص ٢.٥ متر يوميا فتخلصه فى حوالى سنه ، فى البداية كان هناك آلات أو كرانية تعمل جيدا ، عندما انتهى عمرها الافتراضى عملوا مناقصة ودخلت فيها شركة جوى الانجليزية وهى لها خبرة كبيرة جدا بهذه الماكينات لكن فى استخراج الفحم وليس الفوسفات ، فالذى حدث أن الماكينة لم تعمل جيدا فحدثت المشكلة ورفعت الشركة قضية تحكيم وخسروها وهذا المشروع يتبع هيئة المجمعات الصناعية وهى احدى هيئات وزارة الصناعة لكنه ليس تابعا لنا ، نحن نراقب فقط سلامة التشغيل.

بالنسبة لمعظم الخامات التكلفة صفر ، منتهى البساطة مصنع اسيوط للاسمنت اشتراه اجانب، مصنع اسكندرية اشتراه اجانب لافارج اشترت مصنع بنى سويف كل هذه المصانع بيعت بخبرة اجنبيه، علما بأن الخامات ليس لها أى أثر على تسعير المنتج النهائى كما أن هذا الارتفاع فى الاسعار غير مبرر اقتصاديا على الاطلاق.

علا الحكيم

هناك تساؤل يتعلق بتنمية المحافظات المختلفة هو لماذا تم قصر ادارة المحاجر - دون باقى المعادن - على المحليات كذلك فان استخراج البترول لايخضع لسلطة المحليات لأنه كما تعلم سيادتك ان الاستخراج والعمليات الاخرى المتعلقة سواء بالمعادن أو البترول لاتعود بأى فائدة على تنمية المحافظات بالرغم من عائدها الكبير باستثناء البنية الاساسية التى تقيمها الشركات التى تستثمر فى هذه المواقع والتى تقصر استخدامها على العاملين فى هذه المشاريع ، فهل هذا راجع الى عدم نجاح المحليات فى ادارة المحاجر أم لا ؟

الشىء الآخر الهام هو عملية عوامل توطين المشروعات المرتبطة بعمليات التعدين، إن سعر الخام بعد تصنيعه مرتبط بتكلفة النقل الذى يرتبط بدوره بمكان توطن المشروع بالنسبة للاحجار الكبيرة كلما توطنت المشروعات بالقرب من موقع الاستخراج كلما ترتب على ذلك انخفاض التكلفة النهائية خاصة ان تكلفة النقل تمثل جزء كبير من تكلفة السلعة .

فادية عبد السلام

بالنسبة لقانون حوافز الاستثمار كان واضحا جدا عدم تدخل الدولة فى التسعير بالمرة ، مسألة التسعير الجبرى من القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والتعديلات فى ظل القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ الغت

مسألة تدخل الدولة فى التسعير بالنسبة للمستثمر الأجنبى ، مشروع محلى ، مشروع اجنبى كله يتصرف وفقا لآليات السوق ، ومن ثم فان العامل الوحيد المحدد الذى كان من الممكن ان ينظم عملية الرقابة على الاسعار هو سرعة استصدار قانون لتنظيم المنافسة ومحاربة الاحتكار وهذا القانون لم يصدر حتى الآن .

محمد اسامة محمد سالم

مطلوب تشريعات مكملة لتحقيق الاهداف المطلوبة هناك نقطة مهمة عن المجتمع الصناعى ، لو أخذنا مثالا لها وهو مجمع الالومنيوم بنجع حمادى ، الحقيقة لمست هذا المجمع فى بداية انشائه وكنت فى لحظة من اللحظات اشرف على البرامج الزراعية ، هذا المجمع انشأ المصنع وانشىء له ٥ آلاف فدان للانتاج الزراعى لعمال وموظفى المصنع وعمل نجاحا كبيرا وعندعم جميع أنواع الانتاج الحيوانى والزراعى وحصل فيه اكتفاء ذاتى لهذا المجتمع وهو صورة للمجتمع الزراعى وليس تعميرا كان هدفه صناعيا لكن اخذ الزراعة لاكتمال التنمية وشكرا .

ممدوح الشرقاوى

لى تعليق بسيط ، د. عبد القادر أثار سؤالا خاصا بالصناعة والتعدين وهو يسأل لماذا لا تتم بصورة جيدة ، اعتقد أن احد الاسباب الرئيسية لعدم نجاح هذه العملية عدم توافر البنية الاساسية اللازمة لعملية التوطين فى المناطق التى ستقيمها بجوار المناجم أو..أو .. الخ ، كما قال د.عبدالفتاح اننا نستسهل ، ولايمكن للقرارات السهلة أن تحل مشكلة اطلاقا.

قضية اخرى، الدكتور قال إن هناك ٧٥٠ ألف فرد يعملون فى صناعة الرخام فى القاهرة والسبب عدم وجود بنية اساسية فى البحر الاحمر فى أماكن استخراج الرخام للقيام بهذه العملية ، لو تخيلنا وجود بنية أساسية هناك ونقلنا ٧٥٠ ألف فرد هناك سيعملون مجتمعا كاملا من كل النواحى وخصوصا اذا ربطناه بالعدد الذى استوعبته كذا مدينة جديدة حتى الآن ، هذه المدينة وحدها اذا كانت قد اقيمت فقد كانت ستستوعب نصف العدد الذى استوعبته عدة مدن جديدة.

النقطة الاخرى التى تكلمت فيها د. علا ان المشروعات الصغيرة فشلت ، د. عبد القادر يؤيد المشروعات الصغيرة ، ايضا د. سمير على ما أعتقد يؤيد المشروعات الصغيرة ، وأنا أؤيد المشروعات الصغيرة ولكن يبقى السؤال لماذا تفشل المشروعات الصغيرة ؟

أعتقد ان احد الاسباب الرئيسية هى عدم القدرة على التسويق ،والدولة للأسف الشديد وهى تتكلم عن الدعم ورفع مستوى المعيشة وخلافة نجد أن مجمعا تعاونيا استهلاكيا فى المنطقة الفلانية تبيعه الدولة لواحد يفتحه مطعم هامبوجر ، المفروض أن الدولة تتوسع فى اقامة مثل هذه المجمعات لتسويق منتجات المزارع الصغيرة ، والمصانع الصغيرة والدولة تدعم المنتج الصغير سواء كان فى الزراعة أو الصناعة حتى ينتج بأقل تكلفة نوعية.

اذا طلعنا الى الساحل الشمالى ، سنجد خياما طول الطريق ، تذكر أن هناك منتجا صحراويا يتم تسميده بسماد طبيعى ، هذه العملية لها امكانيات هائلة جدا ، لكن المطلوب أن الدولة تقدم الدعم للمنتجين ولاتترك الفرد ليعمل كل شىء بنفسه وهذا لايجوز اطلاقا وشكرا .

عبد المحسن ثابت المليجى

بالنسبة للسؤال عن الموارد الطبيعية الموجودة فى المحافظات والتى لاتستفيد منها المحافظات، المحافظات لها تفويض من عام ١٩٦٢ وقد ذكرته قيل ذلك أنهم مفوضون بادارة المحاجر ويأخذون الايراد ، فهم أنشأوا مشاريع المحاجر ، أنشأوا شركة. رخص لنفسه كل المحاجر ، بعيداً عن الرسوم الخاصة بالدولة الزهيدة وبدأ يأخذ رسوما أخرى ، يتراوح دخل المحافظات المباشر مابين ٤٠٠-٥٠٠ مليون جنيه سنويا من المحاجر .

نحن نعانى من سوء ادارة هذه الموارد ، هذه الموارد لاتستغل بالطريقة السليمة ، بالنسبة لرمل الزجاج ، المحافظة لاتلزم أن يعمل صناعة لكى أرفع درجة الرملة أو أعمل ... أو أعمل ... الخ ، لاتقول شيئا ويعمل مايريده ، ولاتفرض عليه مشروع لايناسبه ، لكنهم مبسوطون جدا ، ويعملون بفكر الجباة ، ويتفننون فى كيفية الحصول على القرش.

البترول طبعا سلعة قومية ولها وزارة خاصة ولها قانون خاص فهى خارجة عن نطاق المناجم والمحاجر ، لها قانون خاص وسلعة خاصة .

لماذا لاننشىء مصنعا للرخام والجرافيك هناك وننقل الخام الى هنا ؟ أول شىء توفر البنية الاساسية وثانيا السوق ، محافظة سوهاج بها مصنع وهذا المصنع يكفيها كلها ، باقى البلوكات يتم نقلها للقاهرة وتقطع وتلمع فى القاهرة لأن السوق هناك فى القاهرة والموانى قريبة من هنا .

ميناء العين السخنه قريبة جدا من المنطقة الصناعية ١٢٠ كيلو متر يصدر عن طريقها ،

لايوجد موانى بالبحر الاحمر ، الميناءان اللذان يعملان ميناء ابو طرطور وميناء الخمراوين يعملان فى تصدير الفوسفات ولايصدروا مواد أخرى ، لكن لدينا ميناء السخنه حاليا وكانت ميناء السويس شغاله ، فاذا كان سيصدر لأوروبا فلديه دمياط والاسكندرية داخل دائرة ابعد ميناء ٢٢٠ كيلو متر بالنسبة لهم لكن من سوهاج فسوف نضيف عليهم ٤٠٠ كيلو متر ، لذلك فان عملية توافر البنية الاساسية تجعله يبنى المصنع هنا فى القاهرة .

ايضا صناعة الرخام لها موروث طبيعى داخل القاهرة ، بالنسبة لصناعه التقطيع والتلميع فعمالها اصلا من القاهرة قبل أن يكونوا من المحافظات ، هم الذين علموا الجيل الجديد ، هم الذين علموا صبيانهم وأولادهم وشكرا .

رابعا : المدن الجديدة

السيد كيلانى

ردا على السؤال الثانى الذى يقول هل أدت المدن الجديدة دورها ؟ أقول إن مدينة العاشر من رمضان وهى اقدم المدن كان المفروض ان تصل الى نصف مليون نسمه إلا أنها لم تصل حتى الآن الى ٧٠ الف نسمه وذلك للاسباب التالية :

١- أنه لم يتم حساب عملية الجذب من مدينة القاهرة حيث صغر المسافة وهى ٥٠ كم يمكن الذهاب والعودة يوميا.

٢- عندما أخذت عمالة منخفضة المهارة أخذتها من محافظة الشرقية والمناطق المجاورة فعملية النقل أرخص من السكن.

٣- عملية المضاربة على الاسكان داخل هذه المناطق من المناطق المجاورة للقاهرة .

٤- الدخول والاجور التى يأخذها الناس لاتتحمل السكن فى شقة ايجارها ٣٠٠-٤٠٠ جنيه أو ٢٠٠ جنيه ومرتب العامل ٣٠٠ جنيه وهذا ظهر بصورة واضحة فى مدينة السادات ، عندما تم تغيير القرض من القرض المنخفض للاسكان ورفعه الى نسبة البنك ، هاجر الشباب وترك الشقق لأن سعر الفائدة رفع سعر الشقة ، فالذى كان ايجارها ٢٠٠ جنيه أصبحت ٣٠٠ جنيه ومرتب العامل ٣٠٠ جنيه

٥- دور القطاع الخاص فى عملية التطفيش ، عندما يشغل عاملا يعطى له استمارة (١)

واستمارة (٦) والاستمارتان معناهما وقع انك ستعمل ووقع انك مستقيل وهذا دور خفى يتم داخل هذه المناطق امام الشباب وهو سبب عدم الثقة من الشباب الذى يعمل بالقطاع الخاص بمرتب ٥٠٠- ٦٠٠ جنيه ويريد تركه للعمل بالحكومة ليتقاضى ٢٠٠ جنيه وذلك من اجل الامان والضمان داخل هذه المرافق.

هناك سؤال هل يعزى القصور فى تحقيق أهداف المدن الجديدة بالصحارى الى سوء اختيار الموقع؟ احيانا يكون السبب اختيار الموقع مثل مدينة ٦ أكتوبر وهى مدينة ناجحة بكل المعايير لأنها قريبة من القاهرة والجيزة فهى عملية احلال من الزحمة الموجودة فى القاهرة، ونقل من الجيزة لكنها عملية سحب ولم تخلق مجتمعا جديدا بالمعنى الذى يقام بالصحراء بمعنى اضافة جديدة فهذا لم يحدث، كل ما حدث اننى افرغ القاهرة والجيزة وانقلهم الى هذا المكان ، العلاقات الاجتماعية موجودة كما هى ، الشكل الاجتماعى موجود كما هو، اضافات جديدة ، مصانع كان سيتم فتحها فى القاهرة يتم فتحها فى القاهرة الكبرى، لم يتم اى اشكالات جديدة هناك مدن عملت فقط للنوم مثل الأمل وبدر وغيرها وهذا ليس عيبا فى وزارة التعمير ولكنها مناطق تم اختيارها لكنها غير داخلة فى اطار استراتيجية لعملية التنمية داخل المجتمع المصرى وبالتالى تعتمد على الصدفة وتعتمد على الاختيار.

سؤال آخر هل يعزى ضعف فاعلية المدن الجديدة فى الجذب السكانى اليها الى عدم توافر الخدمات الاجتماعية بالقدر الكافى ؟ أقول لا ، الخدمات موجودة تماما ولكن عملية عدم التفعيل والأسباب التى ذكرتها هى السبب.

سؤال آخر هل يرجع السبب فى ضعف فاعلية المدن الجديدة فى الجذب السكانى اليها الى ضعف الطاقة الاستيعابية للمشروعات الصناعية والخدمية المتواجدة للعمالة؟ جزء منها بسبب الطاقة الاستيعابية، وجزء آخر سببه المضاربة ، وجزء منها الاجور ، وجزء منها المشاكل التى أثرناها.

هناك تصنيع ، الزراعة يجب أن تصنع ، أنا رجل لا أفهم فى الزراعة ، لكن أقول إن أى مكان به مياه وأرض يمكن أن يزرع ، لكن ماذا نزرع ؟ نزرع وفقا لامكانيات الأرض الموجودة ، وأى شىء يمكن زراعته حتى لو زرعنا عشبا طبيا ، أى شىء نكسب منه وبالتالى أى زراعة يمكن أن تساعد المجتمع المصرى على زيادة الناتج القومى وشكرا .

فادية عبد السلام

سوف أركز فى حديثى على نقطتين اساسيتين ، نقطة خاصة بانشاء المدن الجديدة ونقطة خاصة بالسياحة .

طبعا استاذنا الدكتور السيد كيلانى سبقنى فى الحديث عن استراتيجية انشاء المدن الجديدة فى مصر وأهم العناصر الرئيسية فيها وشرح معوقات انشاء هذه المدن الجديدة ، والحقيقة استكمالا للنقاط التى أثارها سوف اتحدث فى بعض النقاط .

النقطة الأولى أن هناك العديد من أهداف انشاء المدن الجديدة من ضمنها توفير فرص عمل للسكان وزيادة الدخل وانشاء مجتمعات عمرانية متكاملة المرافق والخدمات كامتداد للمدن الكبرى منها وفى المناطق غير الصالحة للزراعة واحداث تغيير أساسى فى الهيكل الاقتصادى والعمرانى المصرى فضلا عن امتصاص تيارات الهجرة الداخلية وتغيير مساراتها الى المدن الجديدة.

والحقيقة بالنسبة لتيارات الهجرة الداخلية لقد حاولت خلال الايام القليلة الماضية أن أبحث عن احصاءات لتتبع مسارات تيارات الهجرة الداخلية للتعرف على مدى استقطاب هذه المدن الجديدة لأعداد مهمة من الهجرة الداخلية تمتص نسبة منهم لكنى لم انجح بسبب ضيق الوقت ، لكن قبل التحرير النهائى لدائرة الحوار هذه اتوقع أن أحصل على بعض الاحصاءات.

طبعا الدولة لكى تحقق هدفها باقامة المدن الجديدة سعت الى توفير مظلة من القوانين والتشريعات بدأت بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩حتى القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ حيث ان القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ كان يركز على هدف أو أولوية انشاء مجتمعات عمرانية جديدة لاعادة توزيع ألسكان وكان هذا هو الهدف الاساسى . بالنسبة لقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ كان بالاضافة الى هذا الهدف هو محاولة جذب استثمارات فى مجالات عديدة جدا تصل هذه المجالات وفقا للقانون المذكور الى حوالى ٢٠ مجال ، وفى عام ٢٠٠٤ فى التعديلات التى حدثت اضيفت مجالات اخرى تتعلق بأنشطة الشركات متعددة الجنسيات وبعض المشروعات الخاصة بال B.O.T وال B.O.O.T

لكن النقطة التى أود أن أركز عليها حاليا هى أنه فى تقييمنا لموضوع انشاء المدن الجديدة يعن لى أن أكمل الجزئية التى بدأها الاستاذ الدكتور السيد الكيلانى وهى أن هناك العديد من المعوقات فى تجربة انشاء المدن الجديدة وهذه المعوقات ترتبط بمشكلة اساسية هى ارتفاع مستوى أو قيمة المكون

الاساسى وهو الرأسمال الاجتماعى ، وطبعا استثماراتها خطيرة جدا ، وفى احدث تقرير لهيئة الأمم المتحدة قالت إن مسألة رأس المال الاجتماعى للدول النامية بصفة عامة ومن ضمنها مصر يعتبر معوق كبيرا جدا لايمكن تجاوزه ، لأنه من يستطيع القيام به فقط هى الدول المتقدمة .

ربما نستطيع التدليل على صحة هذا الكلام باحصائية نوردها على نسبة الاشغال فى المدن الجديدة، والمقصود بنسبة الاشغال هنا هى نسبة إشغال المشروعات التى تم قيدها فى السجل الصناعى ، فنحن نشير هنا الى ان نسبة الاشغال فى المتوسط لم تتجاوز ٣٥,٣٪ من اجمالى المدن الجديدة ، وربما تعتبر مدينة العاشر من رمضان هى أكثر المدن فى نسبة الاشغال حيث تصل الى ٦٠٪، ٦ أكتوبر نسبة الاشغال ٣٦٪ ، برج العرب ٣٦٪ ، السادات ٣٤,٥٪ بدر ١,٣٦٪ بالاضافة الى بعض المدن الجديدة مثل بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة لم تحظى بأى نسب اشغال .

بالنسبة لجهاز المدن الجديدة بالنسبة لمدينة ٦ أكتوبر وبرج العرب استطاعت أن تركز العديد من الصناعات الخفيفة والمتوسطة فيها واستطاعت الى حد ما أن تجتذب بعضا من العمال من الدلتا، لكن فى نفس الوقت نجد أن مدينة السادات كانت أكثرهم حظا واستطاعت أن تحظى بالعديد من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة بحيث كان هناك نوع من التكاملية فى هذه الصناعات.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة لقد شاركت مع آخرين فى تقييم مخططات المدن الجديدة قبل ان تبنى ، وكان هناك سياسة تقسم المدن الى ٣ أنواع .

- مدن مستقلة تبعد عن أقرب مركز حضرى ٥٠-١٠٠ كم وأن تكون مستقلة بمعنى أن تهىء قاعدة اقتصادية تكفى القوى العاملة من السكان المتوقعين وكان عادة الرقم السكانى المستهدف نصف مليون نسمة ومن هذه المدن العاشر من رمضان والعامرية فى اقليم الاسكندرية.

- مدن شبه مستقله وهى أقل ، القاعدة الاقتصادية تستوعب مايقرب من ٨٠٪ من قوة العمل والباقى تعتمد على بعض القوى العاملة التى تتحرك مابين المدينة وأقرب مدينة .

- تجمعات سكانية حول المحور الرئيسى فى مدينتين هما القاهرة والاسكندرية .

كنت اتمنى ان نعمل تقييما لتجربة المدن الجديدة لكن للأسف الزملاء الذين دعوا من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة اعتذروا لكن يمكن ان تضيف لنا د. علا بعض المعلومات عن تقييم هذه

المدن ، كم مدينة نجحت ؟ وإلى أى مدى نجحت ؟ على الاقل بعض المؤشرات الاساسية ، نسبة السكان الحاليين من النسبة المستهدفة لأن لكل مدينة مخططا سابقا لإنشاءها.

علا الحكيم

أود أن استوضح من د. عبد القوى بعض المعلومات فيما يتعلق بالمدن الجديدة ومدى نجاحها فى تعمير الصحراء لأن هذا هو الهدف الرئيسى الموجود بالورقة المقدمة لدائرة الحوار .

فاذا نظرنا الى المدن الجديدة نجد أن د. فادية ذكرت مجموعة كبيرة من الأهداف للمدن الجديدة التى كانت الاساس فى اقامتها لكن كان الهدف الرئيسي هو خلخلة السكان والآن لنا ان نتساءل عن مدى نجاح هذه المدن فى تحقيق هذا الهدف ؟ وفى الحقيقة لم تحقق المدن الجديدة هذا الهدف .

فمن تقييم مدينة العاشر من رمضان نجد ان نسبة السكان التى تم استيعابهم لم تتجاوز ٢٥٪ من النسبة التى كان مقدرا لها وهذا يرجع لأسباب كثيرة منها ما ذكره د. سيد أنه تم استخدام الحوافز التى كانت مقدمة للمستثمرين سواء كانت ارضا أو وحدات إسكان اسباب للمضاربة ومحاولة الربح فيها ونجد معظم المساكن هناك مغلقة بسبب أنها مملوكة لأفراد بهدف الاتجار فيها ، حتى المساكن التى اقامها النساجون الشرقيون وغيرها من المصانع لإقامة العمال كان مستوى الاسعار اكبر من قدرة العاملين .

وفى هذا المجال يجب ان نفرق بين مدن مستقلة ومدن تابعة. الهدف من اقامة مدن مستقله لم يكن فقط خلخلة سكان ولكن المساهمة فى تنمية المنطقة والمساهمة فى زيادة الدخل الاقليمى والدخل القومى .

بتقييم التجربة خاصة فى مدينة العاشر من رمضان ومدينة ٦ أكتوبر باعتبار مرور فترة تسمح بالتقييم - وجد أن مساهمتهما فى الدخل الاقليمى والدخل القومى محدودة جدا خاصة مدينة العاشر من رمضان لأنه لم تكن هناك قاعدة اقتصادية قوية ولكن اقيمت لمجرد الخلخلة السكانية وكل الأنشطة الصناعية التى اقيمت تمت بطريقة عشوائية ، فقد تم تجميع الصناعات بها بهدف الاستفادة فقط من الوفورات الخارجية وليس بسبب وجود خطة صناعية أو بهدف اقامة قاعدة اقتصادية لتوفير فرص العمل ومضاعفة الدخل الاقليمى .. الخ .

هذا بالاضافة الى ان نسبة اشغال المشروعات فى مدينة ٦ أكتوبر التى ذكرتها د. فادية التى

وصلت الى ٦٥٪ ليست دليلاً على نجاح النشاط الصناعى فيها ، لأنها كلها أنشطة لايوجد بينها اى تشابكات بحيث يمكن القول ان هناك مجمعا صناعيا مردوده مرتفع وبالتالى يؤدى الى زيادة الدخل الاقليمى ولكن معظم هذه المشروعات توطنت بطريقة عشوائية مثلما حدث فى مدينة العاشر من رمضان وكانت معظمها انشطة استهلاكية وليست انشطة انتاجية وكما تعرف سيادتك ان معظم هذه الانشطة قد توقفت عن العمل فى مدينة العاشر من رمضان وماترتب على ذلك من خسائر فادحة تم تقديرها فى كثير من البحوث.

د. فادية اثارت ايضا موضوع اثر هذه المدن فى تحويل تيارات الهجرة ، فى دراسة حديثة السنة الماضية للبنك الدولى مع اساتذة بمعهد التخطيط القومى تم حساب تيارات الهجرة ووجد أن هذه المدن ساهمت بنسبة ضئيلة جدا فى تحويل مسارات تيارات الهجرة.

امر آخر هام هو ما يتعلق بمواقع المدن المستقله والمدن التابعة التى اشار لها د. عبد الفتاح ، فالمدينة المستقلة مثل مدينة العاشر من رمضان ، مدينة ٦ أكتوبر لها مواصفات معينه ، أهم هذه المواصفات هو الموقع أن يكون البعد عن المدينة الأم من ٨٠-١٠٠ كم وهذا لم يتحقق فى اى مدينة من المدن وكما نعلم أن اختيار اماكن هذه المدن لم يتم بطريقة علمية وهناك مثال كلنا نعرفه ان مكان مدينة السادات قد تم اختياره من قبل الرئيس السادات بالطائرة وهى مازالت يطلق عليها مدينة الاشباح لأنه لم يتوفر لها أى مقومات للنجاح التى من المفترض ان تتوفر لها .

فى النهاية اقول إن المدن التابعة هى مدن تعتمد بحكم تعريفها على المدينة الأم ، لكن المدن المستقلة لايجب أن تعتمد على المدينة الأم، لكن الواقع الفعلى يظهر لنا أن مدينة العاشر من رمضان ومدينة ٦ أكتوبر والمدن المستقلة الأخرى مازالت تعتمد اعتمادا كاملا فى مرافقها وفى العمالة على كثير من المدن القائمة المحيطة بها وشكرا.

عبد القوى محمود عبد الله

اشكر سيادتك واشكر كل اساتذة معهد التخطيط القومى لأنهم شاركونا فى موضوع المدن الجديدة منذ البداية ، د. عبد الفتاح ناصف ، د. السيد الكيلانى ، د. سيد عبد المقصود .. الخ وحتى د.علا رفضت العام الماضى مشروع بحث عن المدن الجديدة لأن ميزانيته كانت ضعيفه ، فنحن نحاول التقييم ، والحقيقة أنا فى انتظار لقاء حوارى ولا أنتظر التفاصيل والا كنت احضرت ورقة

وضعتها امام حضراتكم وانتهينا ، نحن نأخذ خلاصة التجارب ، الملخص الذى يوضع تحته خط فى ٥ سطور أو براجراف لذلك لم أحضر احصاءات وانما حضرت لأعطى خلاصة تجربة واسمع خلاصة تجارب.

الملاحظة الثانية ان هناك فرقا بين نظرة الباحث كباحث ونظرة العامل كرجل ينجز ، هناك فرق كبير فالمدن التابعة والمدن المستقلة وخلافه لا اعتراض عليه وناقشناه كثيرا ، د. عبد الفتاح من ٢٠ أو ٢٥ سنة ساهم فى هذا النقاش وتوصلنا لقبول كامل ، انما عندما آتى للعمل على الأرض تحكمنى عوامل أخرى ، أنا أعمل المدن على حواف المعمور من أجل البنية الاساسية ومن اجل التكاليف فمطلوب منى ١٠ قروش اعمل هذه ومطلوب ١٠ جنيهات اعمل بها ، فعندما اعمل ب١٠ قروش اتنازل عن كل هذا الكلام الذى نسمعه ومع ذلك سوف أعطى نبذه عن المدن الجديدة لأنها ترتبط بتعمير الصحراء.

نحن لدينا برنامج مصرى للمدن الجديدة يشمل ٦٠ مدينة مصرية ، منهم ١٩ موجودون على أرض الواقع فعلا ، الموجود من ٢٥ سنة ومن ٢٠ سنة ومن ١٠ سنوات ١٩ مدينة نسميها الجيل الأول ، وهناك ٤١ مدينة أخرى يجرى الاعداد لتنفيذ ١٠ منها والباقى يقال انها ستنفذ حتى عام ٢٠١٧ أو ٢٠٢٠ أيا كان .

فلسفة المدن الجديدة هى فى اطار ماهو معلن فى هذه الندوة الحوارية تعمير الصحراء أو توسيع المعمور الحالى وخلخلة هذا المعمور بما فيه من مشاكل ازدحام الكثافات وخلافه ، نحن لدينا ٦٠ مدينة منهم ١٩ مدينة استطيع أن أقول إن بعضهم كاد أن يتم تنفيذه مثل العاشر من رمضان ، ٦أكتوبر ، السادات حيث ملامحهم واضحة والبقية فى حالة الانجاز ، هذه الـ ١٩ مدينة المفروض كهدف تخطيطى ان تستوعب ٦,٧ مليون نسمة ، هذا هو الهدف السكانى انما على أرض الواقع ماهو عدد السكان الذى تم استيعابه ؟

الواقع يقول انها لم تستوعب سوى من ١-١,٥ مليون نسمة بمعنى أنه كما قالت د. علا لم تستوعب سوى ٢٥٪ ويمكن أن يقال ١٥-٢٠ ٪ نحن نعلم أن الهدف السكانى لم يتحقق فى المدن الجديدة ، ولو أن هناك طفرة كبيرة فى ال٣-٤ سنوات الاخيرة ، مدن مثل ٦ أكتوبر قفزت الى ٢٥٠ الف ، العاشر من رمضان بها قفزة كبيرة خلال العامين الاخيرين لأن هذه متغيرات وما أود قوله إن المدن الجديدة كالوليد يأخذ فترات طويلة جدا لكى يشتد عوده ويقف ، وقت طويل كنا نقدره بعشرين

سنة حاليا نقدره بأربعين سنة على الأقل حسب التجربة والواقع ، فلكى اتوقع ان تنمو المدينة وتأخذ صفة المدينة تحتاج الى ٤٠ سنة كنت قديما اقول ٢٠ سنة وهذا لم يتحقق.

دعنا نتحدث عن الـ ١٩ مدينة الجديدة ، المفروض أن تستوعب ٦,٧مليون نسمة ، حاليا تستوعب ١,٥ مليون وهذا تقصير كبير فى تحقيق الهدف السكانى ، انما هناك نجاح كبير فى القاعدة الاقتصادية ، بعض الناس تقول إن القاعدة الاقتصادية والقاعدة الصناعية لم تنجح ، نحن نقول لا ، لقد نجحت نجاحا باهرا ، ببساطة شديدة نقول إن هناك ٣٠٠٠ مصنع يعملون حاليا وينجزون فى المدن الجديدة وتبلغ قيمة الانتاج السنوى لهذه المصانع ٢٨ مليار جنيه ، هذه احصاءات ليس فيها جدال ، طبعا قد يناقشنى البعض وهذا معناه أن هناك قاعدة اقتصادية كبيرة تحققت أكثر من المتوقع على عكس الاهداف السكانية ، طبعا بعض الباحثين قد يقول إنه لايوجد تجمع صناعى كبير متكامل وخلافه ، أنا لازلت اقول إن هذا نظرى وليس عملى ، أنا أريد إنتاجا ، أنتج أى شىء نحن نحفز القاعدة الصناعية والمناطق الصناعية مخططة .

نأتى للسؤال الذى يقول لماذا لم ننجح فى تحقيق الهدف السكانى ؟ هذا السؤال لايوجه لوزارة الاسكان وحدها ، هذا يوجه ايضا الى وزارة التخطيط ولكل الوزارات وكل المجتمع المصرى ، هذه ليست قضيتى وحدى كوزارة اسكان ، حقيقة نحن الذين ننشىء ونعمر لكن يجب ان يساعد الكل ويوجه ويعلن ويناقش ويطرح آراءه ، هناك شفافية أن نقبل كل مايقال بحيث لايقال فشلت وانتهى ، لابد من البحث ماهى الحلول ؟ وماهى أسباب الفشل ؟

أرى أن أسباب الفشل ترجع إلى سببين رئيسيين : السبب الأول هو القصور فى الخدمات خاصة خدمات الأمن والتعليم والصحة وخلافه ، وقد سمعت من د. سيد أن الخدمات موجودة ، وأنا أقول إن الخدمات غير موجودة وقاصرة ، السبب الثانى أن الوحدات السكنية فى المدن الجديدة تفوق ميزانية الأسرة المصرية العادية ، هذان هما السببان ويمكن توسيعهما الى أسباب.

د. السيد الكيلانى قال إن الخدمات موجودة ، وأنا أقول إن هذه الخدمات قاصرة ، لماذا ؟ لأننى عندما أخطط لبناء مدينة جديدة أقول إن هذه مدينة تستوعب ٥٠٠ الف نسمة تحتاج الى خدمات امنية كذا ، ترفيهية كذا ، تعليمية ، صحية وأعمل جدولا اسمه الخدمات وأخصص المساحات وابنى ايضا ، مشكلتنا أزلية مع بقية اجهزة الدولة ، فى المدن الجديدة أنا أخطط وأشيد الخدمات

ولكن ليس مسئوليتى تشغيل الخدمات ، نحن نوفر المكان ونشيده ، لكن تشغيل الخدمات مسئولية جهات اخرى فنحن مستاءون من عدم وجود التنسيق ، أجد مكانا للمدارس وأقسام الشرطة والسينما والمسرح وابنيها من الميزانية لكن فى النهاية لابد أن تسلم لوزارة الثقافة والداخلية والصحة والتربية والتعليم وتشغلها وأيضا تنقل ميزانياتها من وزارة الاسكان الى ميزانيات هذه الوزارات لأننى حاليا كهيئة للمجتمعات العمرانية الجديدة عليها مديونيات ٨ مليار جنيه ، أكثر من نصفه فى ميزانيات وزارات اخرى ، ميزانيات كبيرة ، هناك قصر ثقافة فى دمياط الجديدة كنت هناك الأسبوع الماضى ، تكلف ٣٩ مليون جنيه ومنذ ١٠ سنوات وهو مغلق ووزارة الثقافة تسلمته ولم تشغله ومحسوب على حسابى ، أنا ابنى من ميزانيتى للآخرين .

لذلك أقول إن الخدمات موجودة كهياكل لكن لم تشغل ولم تستغل ، طبعا هنا تدخل الجدوى الاقتصادية للخدمة اقول إن لدى ٣٠٠ تلميذ لن أشغل مدرسة طاقتها ١٢٠٠ تلميذ من أجل ٣٠٠ تلميذ ، فهى فى كل الأحوال محتاجة مدرسين وناظر و..الخ. وهنا لابد أن يكون هناك تفهم من وزارات القطاعات الخدمية ، كذلك الأمن فى مدن كثيرة جدا نبنى اقسام الشرطة واماكن اعالة الجنود ، ونطلب استلامها فلا يتسلمها أحد واذا تسلموها لايشغلوها ، هنا تعتبر الخدمات موجودة من وجهة نظر وزارة الاسكان لكنها غير موجودة من وجهة نظر المواطن .

ايضا خدمات النقل ، فالاتوبيس لن يسير فى خط ليركب به ٥ ركاب ، نقول له إنهم سيزيدون فيرفض فالخدمات بها قصور ، وخدمات النقل وخدمات الأمن فيها قصور شديد ، هنا نأتى للمقولة البيضة قبل الدجاجة أم الدجاجة قبل البيضة ، فى مسألة الخدمات لابد أن تشغل لى الخدمة لكى يكون هناك زبون وهذا ينطبق على القطاع الخاص الحلاق والمكوجى وخلافه ، هو يطلب الزبون لكى يفتح ، وأنا اطلب منه أن يفتح لكى يأتى الزبون هذا يحتاج لفترة طويلة وهذا سر من أسرار عدم تحقيق الهدف السكانى .

بالنسبة للاسكان عندما نبنى شقة فى القاهرة بتكلفة ٧٠ ألف جنيه ، ونقول انها فى المدن الجديدة معانة والأرض مجانا والمرافق مجانا وثمنها ٤٠ ألف جنيه فقط ، معظم العمال يقول من أين أدفع هذا المبلغ ، يمكن تقسيطه كل شهر ٣٠٠ جنيه أيضا يقول لا أستطيع ، فى كل الحالات هو مبلغ فوق طاقة الاسرة المصرية ونحن نحاول حلها فى الوقت الحاضر حيث نوصى بأن تؤجر الهيئة المساكن وليس التمليك ثم هناك قانون الرهن العقارى وهذا سيحل كثير من المشكلات ، كل ذلك خاص بالمدن

القائمة ومستعد للمناقشة لكنى اختصر حرصا على الوقت.

بالنسبة لـ ٤١ مدينة جديدة ، احيانا يقال ان هناك فشلا فى اختيار موقع المدينة ، هذا غير صحيح ، موقع المدينة اختير بشكل دقيق ووفقا للواقع وليس النظريات ، انما ال ٤١ مدينة جديدة الموجودين فى خريطة مصر للتنمية والتعمير وهؤلاء موثوقون فى خريطة للتنمية والتعمير وأرجو أن يكون لديكم صورة منها ، ال ٤١ مدينة غالبا فى عمق الصحراء ، ال ١٩ مدينة السابقة بنيت على حواف المدن ، ليس مدن مستقله أو تابعة ، لم نشغل هذا المنظور لأننا كنا نعملهم على هوامش المعمور لكى نوسع المعمور الحالى ، لدينا مهمة اعادة ترتيب المعمور وتوسيعه ، السبب فى ذلك أن نستفيد من البنية الاساسية للمعمور الحالى ، لا أستطيع أن أشق طرقا وادخل مياها للصحراء فى الوقت الحالى فعملنا ذلك .

الـ٤١ مدينة فى عمق الصحراء سيتم انشاؤها حيثما وجدت موارد مجدية ويمكن استغلالها اقتصاديا ، لدينا ٤١ مدينة تم تحديد مواقعهم وتم تحديد الموارد الاقتصادية والقاعدة الاقتصادية التى يمكن تشغيلها وتم تحديد الاهداف السكانية ايضا ، وهناك اهداف امنية وخلافه وهؤلاء سيكونون نواه لتنمية اقليمية على محاور طولية وعرضية والتقاء المواصلات الى آخر مانعلم من قواعد التخطيط.

هذه المدن سوف تستوعب ٦,٧ مليون نسمة ، فاذا جمعنا هؤلاء والسكان المقدرون إلى ١٩ مدينة سيكون الاجمالى حتى عام ٢٠١٧ أو ٢٠٢٠ حوالى ١٣,٦ مليون نسمة وهم المقدر أن يكونوا أكثر من نصف الزيادة السكانية حتى عام ٢٠٢٠ لو تم تحقيق الأهداف.

لذلك نقول إننا يجب عدم ترك وزارة التعمير أو الاسكان تعمل بمفردها لابد أن تتضافر كل الاجهزة ونقيم ونتعاون فى اطار مؤسسى واحد، فى اطار تشريعى واحد، هدف قومى معلن، يحقق يوما بيوم تتم متابعته، انما لانقول وزارة الاسكان عملت برنامجا جيدا أم لا ونقيم، هذا كلام عفا عليه الزمن لأن الدول حققت الكثير، نحن بدأنا مع ماليزيا عام ١٩٨٠، ٢٤ سنة، أين نحن من ماليزيا؟ اننا مازلنا فى اطار الادارة المصرية البالية ، لماذا نضيع مجهودنا ولماذا لانضع ايدينا فى يد بعض فى كل الوزارات والمؤسسات الموجودة وننفذ ونقتحم، أخطاؤنا نعالجها ولابد من وجود اخطاء وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

تعليق سريع على الفجوة بين المخطط والمنفذ أو بين الذى على الورق وأرض الواقع ، التقييم يقتضى أن ندرس هل المخطط كان متفائلا أكثر من اللازم ؟ وهل هى عيوب فى التخطيط أم عيوب فى التنفيذ؟ وقصور التنفيذ لانتهم فيها أحدا ، اعترافا بأهمية المجتمعات العمرانية الجديدة مسئولية جماعية فنحن نأخذ أكثر من موضوع ونحن نتكلم عن تعمير الصحارى وهناك اكثر من وزارة ، ليس مهما أن نتحدث عن إخفاق وزارة ، نحن نتكلم عن مشروع قومى يسهم فيه أكثر من وزارة وأكثر من هيئة ونبحث أين العيوب الذى لديه التمويل لم يمول ، الذى لديه الخدمات لم يعملها .

التقييم الحقيقى للتجربة هو مناقشة كل تفصيله ، وسيادتك دخلت فى تفصيلات لتؤكد ماقلته وهو التنسيق ، كان هناك فقدان للتنسيق ، التنسيق لم يكن بدرجة كافية ، هناك نوع من القصور من بعض الجهات التى تشترك مع وزارة الاسكان فى تعمير مدينة معينه أو انشاء مدينة معينه ، هذه هى التفاصيل التى تبرز المشاكل الحقيقية التى تقف امام التنفيذ.

كان من الممكن نظريا على الاقل ، لو أن كل فرد أدى دوره كنا حققنا الأهداف أو نسبة أعلى منها ونقول إن الباقى كان طموحا أكثر من اللازم ، وكلامى هذا لا أعفى به وزارة الاسكان ولا أعفى الوزارات المعنيه التى كان يجب أن تؤدى واجباتها فى توقيت معين ، ولا أعفى الوزارات التى كانت من المفروض أن تعطى التمويل الكافى لوزارة الاسكان وغيرها من الوزارات لأداء الادوار الخاصة بها فى تعمير المدن.

المهم فى هذا وهى النقطة المحورية كيف أخفض الفجوة بين المخطط والمنفذ فى المستقبل فى المدن الجديدة ؟ بحيث استفيد بتجربة الماضى فى تحديد الاهداف اذا كانت جيدة فى الماضى استبقيها واذا كانت متفاءلة أكثر من اللازم أضع أهدافا قابلة للتنفيذ وأسعى الى التنفيذ الجيد من جميع الجهات المعنية.

أود أن أعلق على النقطة التى اثارها د. عبد القوى فيما يتعلق بالبدء ببناء المدن على هامش المعمور وليس فى داخل الصحارى ، اذا كان هذا المبدأ قد استمر لدينا ما بدأنا فى توشكى وغيرها من المشروعات الكبرى فى مصر ، لكن الحقيقة التى أود ذكرها هى أننا لا نملك ترف الاختيار ، هى أولويات أكثر ، ماهى النسبة التى آخذها على هامش المعمور وماهى النسبة التى يمكن أن أبدأ بها

فى الصحارى لأنها ضرورة قصوى على المدى البعيد ؟ وهذا ما جعل الحكومة التى انتقدت المشروعات الكبرى ان تعود مرة اخرى وعرفت اهمية تلك المشروعات فى المدى الأبعد وبدأت تعمل دعاية عكسية مرة أخرى .

فادية عبد السلام

هناك سؤال للدكتور عبد القوى كان هناك احدى الدراسات فى الهوجة السائدة لترشيد الاعفاءات والاستثناءات الضريبية ثم لحوافز المستثمرين فكان من ضمن المقترحات ان تلغى هذه الحوافز فى الجيل الأول من المدن الجديدة ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان ويقتصر منحها على الجيل الثانى لأن هذه الدراسات اثبتت ان هذه الاعفاءات تمثل ١,٢٪ من اجمالى الناتج المحلى فهناك دعوة وصيحة لترشيد هذه الاعفاءات ، فكنت أود سؤال د. عبد القوى هل مثل هذا الامر لن يكون له اثار سلبية على المدن التى يعتقد أن المشروعات فيها وقفت على قدميها ، وأصبحت هناك قواعد اقتصادية تستطيع الاستمرار حتى بدون الحصول على هذه المزايا والإعفاءات؟

عبد القوى محمود عبد الله

الحقيقة أنا غير محظوظ ولدى ٧ اسئلة أود الرد عليهم فى وقت قليل ، واذا أخذت لكل سؤال ٣ دقائق سيأخذ الرد فترة طويلة لكن سأختصر.

هناك عدة تساؤلات بالنسبة للأخطاء فى المدن الجديدة هل فى الموقع أو فى التخطيط نفسه ؟ نحن ندرك ان التخطيط يمكن أن يكون فيه اخطاء ، ونحن الآن نعيد تخطيط المدن مرة ثانية ونعمل مايسمى تحديث المدن الجديدة ، وعملنا فعلا تحديثا لمدينة السادات وتحديثا للعاشر من رمضان وغيرها من المدن وهو أمر وارد ، لأن هذه المناقشات قد يكون لواحد رأى لماذا لانحول وظيفة المدينة من الزراعة الى الصناعة ؟ نبحث هذا واذا كان وظيفتها الزراعة ونرى تحولها الى الصناعة فليست هذه مشكلة .

المدن على هامش المعمور ، والمدن وانتشارها فى الصحراء، المدن الجديدة نحن نتبع الخطوات والمبادىء الرئيسية فى التخطيط ، لكن ماقلته ان الـ١٩ مدينة الاولى هم كلهم على هامش المعمور الحالى ، انما باقى الـ٤١ مدينة فهم فى عمق الصحراء، وطبعا كما يقول د. ممدوح فمن الممكن ان نعمل مدينة ٥٠٠ الف نسمة ونستغنى بها عن مدن اخرى كثيرة .

نحن ضد هذه الفكرة لأننا نقيم المدن الجديدة ، ال ١٣ مليون الذين نتكلم عنهم هم سكان المدن الذين هم المجتمعات العمرانية الجديدة ، انما هذه المدن هى نواة عمران لادارة ماحولها من ظهير ، ان مدينة توشكى ذات ال ١٠٠ الف ، انما افترض حولها ٢٠٠-٣٠٠ الف مواطن يزرعون ٥٠٠ ألف فدان ، فال ١٣ مليون مواطن هم سكان المدن الجديدة خلاف ظهير هذه المناطق ، ومن ثم فان أى مجتمع عمرانى جديد تقيمه وزارة الاسكان يأخذ فى الاعتبار أنها نقطة لادارة ماحولها على محاور التنمية العمرانية وخلافه.

بالنسبة لترشيد الاعفاءات ، فعلا هناك من ضمن التيسيرات للمدن الجديدة اعفاء ١٠ سنوات، ومدن مثل ٦ أكتوبر والسادات أو العاشر هذه استنفدت العشر سنوات فهذه الاعفاءات انتهت من سنتين أو ثلاثة ، وكان هذا له وقع الصاعقة على تنمية المدينة ، كل الحال توقف ، لابيع ولاشراء واستمروا فى ضنك لمدة سنة ونصف حتى زارهم الرئيس مبارك العام الماضى استئذنوه واستمر الاعفاء مرة اخرى لوجود ضرورة.

ايضا بالنسبة للاعفاءات والتيسيرات حاليا يبحث اقتراح باستغلال منهجية التجنيد كمزايا للمدن الجديدة ، تقول ان الشاب من ٢٠-٣٠ سنة حيث الاعفاء من سن الثلاثين ، اذا عاش وعمل فى المدن الجديدة خلال هذه الفترة يعفى من التجنيد ، كلنا سنذهب للمدن الجديدة ، وسنجد لأولادنا طريقا هناك وهذا شيء ليس على بال أحد.

ممدوح الشرقاوى

سؤال بسيط للدكتور عبد القوى ، نحن اتفقنا أنه لابد أن يكون هناك مجتمع مدنى لعملية التعمير ، سؤالى عندما نأتى لمدينة القاهرة الجديدة نجد من يقول متر الارض سعره ٣٠٠ جينه علما بأن قضية البنية التحتية ليست مسافات طويلة لكى نقول إنها تتكلف حيث إنها بجوار مدينة نصر، واذا اخذت فى المنطقة الفلانية تدفع ١٠٪ زيادة فى السعر فيصل سعر المتر الى ٥٠٠-٦٠٠ جنيه فكيف نحل مشكلة الاسكان ؟

سيادته ايضا قال نعمل المساكن فى المدن الجديدة وعندما نقول للعامل ادفع ٣٠٠ جنيه شهريا يقول من اين ادفع ٣٠٠ جنيه ، لذلك نحن فى حاجة الى معرفة فلسفة وزارة الاسكان فى أن تضع مثل هذه الاسعار العاليه ، ثم تميز ، ثم تميز ، والانكت من هذا أنه يحدد للبناء ٣ أدوار وممنوع بناء الدور الرابع ، واذا قام ببناء الدور الرابع يدفع للدولة ٢٥٪ وهذا غريب جدا .

عبد القوى محمود عبد الله

فى الحقيقة الأراضى سوقها خطير جدا من الناحية الاقتصادية وقد رفعت ناسا ، وأزالت ناسا ، كان سعر متر الأرض ٤ جنيهات أصبح ٤٠٠٠ جنيه ثم ٢٠ ألف جنيه للمتر ، الذى أود أن أقوله إن أسعار الأرض تتغير بشكل قاسى وحاد جدا ، هناك أراضى كانت بأربعة جنيهات فى النزهة ، أصبحت اليوم المتر بأربعة آلاف جنيه أو عشرة آلاف جنيه .

انما من ناحية فلسفة الوزارة ، فالوزارة لاتكسب ، لأن لدينا مشروعات البنية الاساسية فهى البلاعة التى تبتلع ميزانيات الدول ، فكيف سننفذ مدنا جديدة فيها بنية اساسية ؟ محطات مياه تتكلف مئات الملايين ، محطات كهرباء تتكلف مئات الملايين ، محطات صرف صحى تتكلف مئات الملايين ، توصيلات داخلية شبكات المياه والصرف الصحى والطرق ، هذه بلاعة تبلع اموالا طائلة ، مايحدث ان يكون هناك نوع من التمويل الذاتى ، الدولة لن تعمل كل شىء ، تمويل ذاتى معناه أن أبيع أراضى وأصولا لكى أنفذ المرافق.

تكلفة متر المرافق كان فى الثمانينات بسيط وهو ١٨ جنيها ولم يكن هذا المبلغ مع الناس ، حاليا تقدر تكلفة المرافق المتر ٤٠٠-٥٠٠ حنيه ، انما بالنسبة للتميز فلن أبيع اراضى الداخل مثل التى على الشارع بحيث آخذ من هذه لأضعه على هذه ، لكى يكون لدى فئات مختلفة ، متر بسعر ١٠٠ جنيه ، ومتر بسعر ٣٨٠ جنيه لأننى آخذ من هذا لاضعه على هذا ، وهذا اسمه التميز وهذا معروف فى أى مكان .

بالنسبة لبناء أدوار زيادة ، اشتراطات المبانى فى المدن الجديدة تنشد انشاء بيئة سكنية صحية وجميلة ومريحة كما نراها فى الكتب ، هذه هى قواعد التخطيط ، الفراغات ، المساحات المبنية قواعد تخطيطية لايد لنا فيها ، كل المدن الراقية بهذا المعنى ، وكل المدن الجديدة المخططة تخطيط سليم بهذا المعنى ، والارتفاع يتلاءم مع اشياء كثيرة جدا وليس من عندنا ، فهناك فيلا دور واحد ، ومنطقة بها ٥ أدوار ، وعندما أقول إن المالك اذا بنى دورا زيادة - لأننى أعلم أنه من الممكن أن يخالف - يدفع كذا فهذا يكون نوعا من الغرامة المفروضة مقدماً لكبح جماح رغبة المستثمر الذى يريد أن يخالف.

خامسا : السياحة :

السيد الكيلانى

نأتى الى السياحة ، الناس كلها تظن أن السياحة قاطرة التنمية ، السياحة فى مصر ليست قاطرة التنمية، السياحة فى العالم كله هى محصلة الأنشطة الاقتصادية الموجودة داخل المجتمع، وسأضرب مثالا بسيطا جدا لقد تم هدم البرجين الكبيرين فى أمريكا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ولم تتأثر السياحة بنسبة ١٪ بينما لو اطلقت رصاصة واحدة ليس فى ميدان التحرير بل فى حارة فى الجيزة سوف تتعطل السياحة فى مصر، لماذا لأنها ليست محصلة الأنشطة الاقتصادية الموجودة ولكنها نشاط قائم بذاته، لوكانت محصلة للأنشطة الاقتصادية الموجودة ما تأثرت السياحة فى مصر.

عندما أقول إننى سعيد لأنى عملت منطقة الغردقة منطقة سياحية ، أنا لا أفرح لأن الغردقة توقفت عامين بسبب اطلاق الرصاص فى الأقصر ، متى تكون السياحة ناجحة فى الغردقة ؟ فى الحالة التى يكون فيها نشاط اقتصادى قائم جاذب ناس ولديه أنشطة اقتصادية ترفع فى الدخل والناتج القومى الاجمالى داخل مصر من زراعة وصناعة وتعدين.

فادية عبد السلام

اذا حاولت ان انتقل الى الجزئية التى أود التحدث فيها فيما يتعلق بالتنمية السياحية ، وفى بعض القضايا التى اثارها د. عبد القادر فى الورقة وتتعلق بتقييم تجربة الساحل الشمالى وتجربة البحر الاحمر ، أقول إنه وفقا لإستراتيجية التنمية السياحية التى وضعتها وزارة السياحة من الآن حتى ٢٠١٧ هناك تصور لتوسع المنتج السياحى والأماكن السياحية بحيث يمكن أن نعطى بعض اماكن بها صحراء داخلية مثل الوادى الجديد على سبيل المثال موضوعا داخل هذه الخريطة السياحية.

د. سلوى مرسى بحكم التخصص ستكون اقدر منى على تقييم هذه التجربة ، لكن المهم بالنسبة لى فى هذه التجربة أن أذكر ملاحظتين اساسيتين:

الملاحظة الاولى هامشية وهى أن معدلات التنمية السياحية فى الساحل الشمالى مقارنة بالبحر الاحمر نجد لها صدى من خلال احصائية اخرى اوردتها بعض الدراسات وهى خاصة بالتوزيع الاقليمى لاستثمارات المشروعات السياحية التابعة لإشراف هيئة التنمية السياحية ، فوفقا لبعض الاحصاءات سنجد من اجمالى عدد مشروعات يصل الى٢٧٥ مشروعا يتوزع بين البحر الاحمر وخليج العقبة

ورأس سدر والعين السخنة والساحل الشمالى الغربى ، نجد أن الساحل الشمالى الغربى لم يحظ الا بنسبة ٠,٧٪ من اجمالى عدد المشروعات التى تشرف عليها هيئة التنمية السياحية وأعتقد أن السياحة فى الساحل الشمالى يغلب عليها السياحة الداخلية أكثر منها السياحة الاجنبية.

النقطة الاخرى التى أود الحديث فيها أن القطاع السياحى يحظى فى ظل القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بمزايا مثل استصلاح الاراضى الزراعية ، الصناعة والتعدين ، الانتاج الحيوانى والداجنى ، من ضمن الانشطة التى يغطيها قانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بحيث أصبح لهذا القطاع فرصة الحصول على اعفاءات ضريبية مثله مثل العديد من الأنشطة أو المجالات التى تحظى باعفاءات ضريبية والعديد من المزايا ، على سبيل المثال لا الحصر أن المدد الزمنية للاعفاءات تتراوح بين ٥-١٠ سنوات فى الاماكن النائية زادت الى ٢٠ سنة حاليا ، فضلا عن أن المشروع يستطيع ان يستورد المعدات والآلات وقطع الغيار دون ان يكون مقيدا فى سجل الموردين ، فضلا عن أن المعدات والأجهزة وقطع الغيار التى يستوردها قد يستوردها بضريبة جمركية منخفضة نسبتها ٥٪ ، اما بالنسبة لسيارات النقل السياحى والأجهزة والمعدات لهذا القطاع فوارداتها تدفع جمارك ضئيلة جدا.

أريد القول إننى لست حكما فى تقييم أو فى الحكم على مدى نجاح التجربة أو الحكم على موقف التنمية السياحية فى الساحل الشمالى والبحر الأحمر ولكن لا أود القول إن تجربة البحر الأحمر تجربة رائدة بالمقارنة بالساحل الشمالى لأن عليها العديد من التحفظات ومعهد التخطيط القومى فى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية اصدر عددا خاصا بتقييم التنمية السياحية من منظور بيئى وتوصلت الى أن هناك العديد من المحاذير فيما يتعلق بالتنمية السياحية فى البحر الاحمر حيث ارتبطت هذه التنمية السياحية بالمزيد من الهدر البيئى حيث قدر الهدر البيئى بما يتجاوز ٧٢مليار جنيه وهذا معناه أننا لانستطيع أن نحكم بنجاح تجربة التنمية السياحية للبحر الأحمر دون الاشارة الى بعض التحفظات الخاصة بالهدر البيئى والتى لايمكن من خلالها انكار الآثار فى المدى الطويل على التنمية الاقتصادية فى مصر حيث لانستطيع أن نتحدث عن تنمية اقتصادية مستدامة دون الحديث عن تنمية بيئية وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

فيما يتعلق بتعمير الصحارى ، هناك نجاح نسبى بالبحر الاحمر وسيناء وهناك فشل نسبى

لكن مرتبطين بالجزئية التى ذكرتها د. فادية وكنت اكتب امامى عبارةو تمليك مقابل تأجير بمعنى نحن فتحنا البحر الأحمر وسيناء للناس ليؤجروا ، مشروعات وشركات تستأجر لتحضر سياحا من الخارج وان كان البعض من المدن بدأ يقوم على التمليك مؤخرا مثل رأس سدر ، الساحل الشمالى كله قائم على التمليك والمالك لا يأتى بسياحة دولية وهذه مشكلة المليارات التى دفعت فى هذه المناطق التى لايمكن تحويلها لسياحة دولية ،

سئلت رأيى عن مشروع ترعة الحمام ، قلت هو من اجمل مايمكن بدلا من الخرسانات التى بنيناها فى الساحل الشمالى تستخدم شهرا أو شهرين فى السنة ، لوسارت ترعة الحمام ونظرنا الى الأراضى التى يمكن زراعتها على امتداد هذه الترعة سنقيم مجتمعات زراعية وفى مرحلة ثانية نقيم صناعات تعتمد على منتجات القطاع الزراعى ثم فى مرحلة ثالثة تربط بين التعدين فى أقرب مناطق وبين هذه المنطقة نخلق مجتمعا حيا بدلا من شهرين ثلاثة ويتم الاغلاق والعودة للقاهرة ، لكن هى مشكلة اساسية عملية التمليك والتأجير ، كون السياحة هنا حركة دائمة فى البحر الاحمر وجنوب سيناء وهناك شهران فقط ، لكن النجاح وعدم النجاح عملية نسبية .

سلوى مرسى

بسم الله الرحمن الرحيم .. فى البداية أوجه الشكر الى أ.د. عبد الفتاح ناصف لدعوتى لحضور هذه الندوة ، وأتوجه بالشكر للاستاذ الدكتور عبد القادر على الورقة التى قدمها .

سوف أحاول الرد على بعض الاسئلة المتعلقة بقطاع السياحة التى جاءت بالورقة التى اعدها د. عبد القادر.

يعتبر النشاط السياحى اليوم أحد الموارد الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول السياحية وذلك لأنه يمثل مصدرا هاما للدخل القومى من العملات الاجنبية ، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة فرص الاستثمار المحلية والاجنبية والمساهمة فى انشاء مجتمعات عمرانية جديدة.

ورغم تمتع العديد من محافظات مصر بتوافر العديد من المقومات السياحية فيها الا اننا نجد أن هناك عددا كبيرا من المحافظات غير مستغل سياحيا إما لعدم توفر الامكانيات المادية المناسبة لاستغلال هذه المناطق او لعدم وضعها على الخريطة السياحية العالمية.

فاذا نظرنا الى بعض التجارب السياحية المصرية لتعمير الصحارى فسنجد أمامنا العديد من

التجارب بعضها قد حقق الهدف من تعميرها والبعض الاخر لم يحقق الهدف رغم توافر المقومات السياحية اللازمة ونتساءل ماهى أسباب نجاح بعض التجارب وأسباب فشل البعض الآخر؟

من ضمن هذه التجارب على سبيل المثال والاسئلة التى طرحها د. عبد القادر تجربة البحر الاحمر وجنوب سيناء وتجربة الساحل الشمالى وتجربة محافظة الوادى الجديد.

وقبل ان أتكلم عن التجربة الاولى وهى البحر الاحمر وجنوب سيناء احب أن أقول أولا إن أى مشروع سياحى ، فى أى منطقة يحتاج الى ٣ عناصر اساسية :

- المكان المناسب أو جاذبية المكان
- المقومات السياحية المصاحبة لهذا المكان
- المرافق والخدمات الجيدة المتوفرة للمشروع .

أولا : بالنسبة لتجربة البحر الاحمر وجنوب سيناء

تقع محافظة البحر الأحمر على امتداد ساحل البحر الأحمر بطول ١٠٨٠كم ومناخ محافظة البحر الاحمر مناخ جاف معتدل على مدار اشهر السنة وتبلغ متوسط درجة الحرارة العظمى ٢١ درجة مئوية والصغرى ٩,٧ درجة فى الشتاء وبين ٣٣ درجة و٢٥ درجة مئوية فى الصيف ، ومتوسط درجة الرطوبة ٥١٪ شتاء ،٣٦٪ صيفا وهذا مهم جدا عند مقارنته بالساحل الشمالى .

وتعتبر مياه البحر الاحمر من أدفأ بحار العالم حيث تتراوح درجة حرارة البحر مابين ٢١ الى ٢٨ درجة مئوية وهى من أكثر بحار العالم ملوحة ولعل هذه الاسباب هى التى ساعدت على نمو الشعب المرجانية وهى اشهر ماتشتهر به محافظة البحر الاحمر وأهم عنصر من عناصر الجذب السياحى لسياحة الغوص والتمتع بأعماق البحار .

تتميز محافظة البحر الاحمر بتوافر الموارد الطبيعية المتمثلة فى السواحل البحرية الغنية بالجزر والمحميات البحرية والشعب المرجانية وغابات المانجروف والوديان والنباتات والحيوانات البرية .

كذلك تتميز هذه المحافظة بتوافر الموارد التعديدية مثل خامات الطاقة كالبترول والغاز الطبيعى والخامات الحديدية مثل الحديد والمنجنيز والكروم وغيرها وخامات الفلزات غير الحديدية مثل النحاس والرصاص والقصدير ، هذا بالاضافة الى خامات اخرى مثل الذهب والفضة والفوسفات والكبريت والبوتاسيوم والاحجار الكريمة مثل الزبرجد والياقوت والزمرد التى تساعد على التنمية عموما.

بالنسبة للعنصر الثانى وهو النشاط السياحى :

اذا نظرنا الى الموارد السياحية فسنجد محافظة البحر الاحمر تتميز بتوافر العديد من الانماط والمغريات السياحية التى تساعد على انتشار ونمو النشاط السياحى فيها ، ومن هذه الانماط السياحية التفيهية وسياحة الغوص وسياحة اليخوت وسياحة المغامرات والرياضيات البحرية والسياحة العلاجية والسياحة التاريخية والسياحة الدينية وسياحة السفارى وسياحة المؤتمرات والندوات الدولية ، لذلك فاننا نجد اقبال سياحى متزايد عاما بعد عام على مدينة الغردقة مما أدى الى وصول معدل الاشغال السياحى فيها فى بعض الاوقات الى اكثر من ١٠٠٪.

فاذا عملنا مقارنة بسيطة بالنسبة لعدد السياح فى محافظة البحر الأحمر خلال الثلاث سنوات الماضية فسنجد أن عدد السياح عام ٢٠٠٠ كان ١,٢ مليون نسمة بنسبة ٢٢٪ ، وفى عام ٢٠٠١ كان ١,٣ مليون سائح بنسبة ٢٩٪ ، وفى عام ٢٠٠٢ كان ١ز٥ مليون سائح بنسبة ٢٩٪ من اجمالى السياحة المصرية .

بالنسبة لجنوب سيناء عدد السائحين عام ٢٠٠٠ كان ١,٢ مليون سائح بنسبة ٢٢٪ عام ٢٠٠١ كان ١,٣ مليون سائح بنسبة ٢٩٪ عام ٢٠٠٢ كان ١,٧ مليون سائح بنسبة ٣٣٪.

فاذا نظرنا الى اجمالى البحر الاحمر وجنوب سيناء فسوف نجد ان اجمالى عدد السائحين فى المحافظتين فى عام ٢٠٠٠ كان ٤٤٪ عام ٢٠٠١ كان ٥٨٪ عام ٢٠٠٢ كان ٦١,٥٪ فى حين ارتفعت اعداد الليالى السياحية فى كلتا المحافظتين فكانت عام ٢٠٠٠ تصل الى ٤٦,٥٪ ، عام ٢٠٠١ كانت ٥٥٪ ، عام ٢٠٠٢ كانت ٥٣,٥٪ وهذا يعنى ان محافظتى البحر الاحمر وجنوب سيناء تمثلان أكثر من ٦٠٪ من عدد السياح القادمين الى مصر فى حين تبلغ لياليهم السياحية اكثر من ٥٣٪ من اجمالى عدد الليالى السياحية المصرية.

وهذا يرجع الى الاسباب التى سبق ذكرها بالنسبة لتوافر العديد من المقومات السياحية والامكانيات المادية والمناخية مما أدى الى امتداد الموسم السياحى فى هاتين المحافظتين الى اكثر من ١٠ شهور فى العام من شهر سبتمبر حتى شهر يونيو وفى الصيف يحضر السياح بسبب رخص الاسعار التى تشجع العديد منهم على الحضور .

بالنسبة للعنصر الثالث الاساسى فى التنمية السياحية وهو توافر المرافق والخدمات نجد هاتين

المحافظتين تتوفر بهما المرافق والخدمات بشكل جيد وبالتالى نقول ان هذه التجربة ناجحة ١٠٠٪.

طبعا بالنسبة للآثار البيئية فلابد أن نضعها فى اعتبارنا كما قالت د. فادية فالتنمية السياحية فى هاتين المحافظتين تمت فى غيبة الرقابة البيئية مما أدى الى زيادة الهدر البيئى للشعب المرجانية والحياة البحرية فى المحافظتين وهذا يقدر بحوالى ٧٢ مليار جنيه.

ثانيا: بالنسبة لتجربة الساحل الشمالى

الساحل الشمالى مابين محافظة الاسكندرية ومحافظة مرسى مطروح وهى حوالى ٢٢٥ كم وبالنسبة لمنطقة الجذب فنجد الى حد ما منطقة جذب على ساحل البحر المتوسط.

وتختلف تجربة تنمية وتعمير الساحل الشمالى اختلافا كليا عن تجربة البحر الاحمر وجنوب سيناء لعدة اسباب:

- التخطيط العمرانى لهذا الساحل كان تخطيطا عشوائيا.

- يختلف مناخ هذه المنطقة اختلافا كليا عن مناخ سواحل البحر الاحمر وجنوب سيناء، ففى حين يتميز مناخ البحر الاحمر وجنوب سيناء بأنه مناخ معتدل طول العام ونسبة الرطوبة فيه منخفضة، يتميز مناخ البحر المتوسط بأنه مناخ شتوى ممطر وشديد البرودة فى الشتاء معتدل فى الصيف الا أن نسبة الرطوبة فيه مرتفعه فى الصيف.

- يتميز البحر الاحمر بارتفاع درجة حرارة مياهه طول العام فى حين تتميز مياه البحر المتوسط بانخفاض درجة حرارة مياهه فى فصل الشتاء ، ومن ثم لاتشجع الأفراد على الاقبال ونزوله فى الشتاء.

- تتميز مياه البحر الاحمر وجنوب سيناء بنقاء المياه وصفائها طول العام فى حين تتميز مياه البحر المتوسط بعدم صفائها اغلب فترات العام .

بالنسبة للعنصر الثانى وهو توافر الانماط السياحية المختلفة :

- تتميز مياه البحر الاحمر بدفء مياهها وتوافر الأنماط السياحية نتيجة وجود الشعب المرجانية والموارد البحرية التى تشجع السائحين على الغوص لرؤيتها والتمتع بها فى حين لاتتمتع مياه البحر المتوسط بذلك.

- تتميز مياه البحر الاحمر بهدوءها طوال العام فى حين تتميز مياه البحر المتوسط بارتفاع

الامواج صيفا وشتاء.

- تقع العديد من الدول الاوروبية والدول العربية على ساحل البحر المتوسط ومن ثم لا يمثل البحر المتوسط بالنسبة لهم أى اضافة لأن اغلب الدول الاوروبية تقع على البحر المتوسط وعندها العديد من الامكانيات للاستفادة من سواحلها وكذلك تونس والجزائر والمغرب وسوريا ولبنان.

لا تعتبر تجربة الساحل الشمالى تجربة سلبية فرغم أنه يعمل لمدة شهرين أو ثلاثة الا أن هذا الساحل قد جذب العديد من الأسرالمصرية مما خفف الضغط الشديد على سواحل الاسكندرية ولولا امتداد هذا الساحل وزيادة العمران عليه لكانت قد حدثت ازمات من شدة الزحام على شواطىء الاسكندرية .

يختلف الامر قليلا بالنسبة لسواحل العلمين ومرسى مطروح اذ يتميز البحر فى هذه المناطق من الكيلو ١٥٠ حتى الكيلو ٢٢٥ بهدوء البحر وصفائه خلال فصل الصيف مما يساعد على جذب العديد من المصطافين اليه سواء مصريين او سائحين ، لذلك بدأت وزارة السياحة فى التفكير فى استغلال هذه المناطق واتفقت مع بعض الشركات العالمية لاقامة عدة فنادق فى هذه المنطقة ومن المتوقع ان يتم جذب العديد من السائحين لهذه المناطق خلال الصيف القادم ان شاء الله .

ومن المقترحات لزيادة فاعلية هذه المنطقة :

١- زيادة عدد الفنادق العالمية فى هذه المناطق خاصة المنطقة من الكيلو ١٥٠ حتى الكيلو ٢٢٥.

٢- زيادة الرعاية السياحية لهذه المناطق.

٣- زيادة وسائل الجذب السياحى لهذه المنطقة مثل اقامة منطقة ملاهى عالمية ، اقامة ملاعب، اقامة وسائل ترفيه (سينما - مسرح) على مستوى ملاءم - مسابقات - مهرجانات - صيد - سباحة.

ثالثا : بالنسبة لتجربة الوادى الجديد:

تعد محافظة الوادى الجديد من المحافظات غير المستغلة سياحيا رغم توافر العديد من المغريات السياحية التاريخية والثقافية والرياضية والبيئية والعلاجية فيها لذلك لابد من اعادة النظر فى رسم الخريطة السياحية لمحافظة الوادى الجديد ودراسة الامكانيات السياحية المتعددة فيها لتطويرها واستغلالها أفضل استغلال ممكن مما يعود بالنفع على المحافظة ومن ثم على الاقتصاد القومى ككل .

ولمحافظة الوادى الجديد طبيعة خلابه هذا بالاضافة الى وجود العديد من المغريات والموارد السياحية بها حيث توالت عليها الكثير من الحضارات التى تركت فيها آثار تاريخية متنوعة من فرعونية وفارسية وبطلمية ورومانية وقبطية واسلامية .

وتتميز محافظة الوادى الجديد بوجود العديد من المقومات السياحية :

- السياحة التاريخية
- سياحة السفارى والمغامرات وهى التى تقوم عليها السياحة هناك.
- السياحة العلاجية ، ويتوافر فى محافظة الوادى الجديد العديد من الموارد السياحية التى تساعد على وجود السياحة العلاجية مثل توافر العديد من الآبار وعيون المياه المعدنية الساخنة والشمس الساطعة والرمال الناعمة ، هذا بالاضافة الى وجود بيئة فريدة من حيث النقاء والهدوء والخلو من التلوث سواء فى الهواء أو الماء أو التربة وبذلك يمكن لمحافظة الوادى الجديد ان تكون مركزا سياحيا عالميا للسياحة العلاجية . .

ورغم كل الامكانيات السياحية الموجودة بالمحافظة الا أن عدد السياح خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لم يتجاوز ٦١,٧ ألف سائح وهو ما يمثل حوالى ١٪ فقط من إجمالى عدد السائحين القادمين الى مصر ، البحر الاحمر ٢٩٪ ، جنوب سيناء ٣٢,٦٪ (كما سبق ان ذكر) اما عدد الليالى السياحية خلال عام ٢٠٠٢فسجل ١٤٨,٦ ألف ليلة أى بنسبة ٠,٢٪ من اجمالى عدد الليالى السياحية بينما البحر الاحمر ٣٣٪ ، وجنوب سيناء ٢٠٪ ، فى حين تبلغ عدد المنشآت السياحية التى تحتوى على ٢٠ غرفة فأكثر حوالى ٨ منشآت والفنادق الشعبية ٦ فنادق والاستراحات ١١ استراحة وعدد الغرف حوالى ٤٢٥ غرفة تحتوى على ١٠٨٧ سريرا.

لكن ماهى الأسباب التى جعلت الوادى الجديد لايصل الى الصورة التى نبغيها ؟

أولا: عدم وجود الدعاية الكافية

ثانيا: عدم وضعها على خريطة السياحة العالمية

ثالثا: الطرق غير كافية ووسائل وسبل الامان والخدمات على الطرق غير متوفرة .

رابعا: الغاء رحلات الطيران المباشرة الى الوادى الجديد أثر تأثيرا سيئا على السياحة فيها.

ومن ضمن المقترحات التى أود ذكرها أخيرا بالنسبة للتنمية السياحية فى المناطق العمرانية الجديدة أو المناطق الصحراوية ومن ضمنها محافظة الوادى الجديد:

- وضع استراتيجية للتنمية السياحية فى محافظة الوادى الجديد والمحافظات الاخرى تأخذ فى

اعتبارها دراسة جميع الامكانات والموارد السياحية الطبيعية المتوفرة فى المحافظة ، وكذلك الموارد السياحية التاريخية والثقافية ومدى توافر المرافق العامة الأساسية للمناطق السياحية المختلفة مع وضع تصور للتخطيط العمرانى للمناطق السياحية المختلفة يضع فى اعتباره خصائص وصفات هذه المناطق.

- توفير قاعدة للبيانات المعلوماتية اللازمة لهذه المناطق السياحية واتاحتها للمستثمر وكذلك توفير نظم الادارة الحديثة للتنسيق بين الجهات الادارية المختلفة فى هذه المناطق.

- دراسة سبل الترويج والدعاية الداخلية والخارجية لوضع محافظة الوادى الجديد أو أى محافظة اخرى على خريطة السياحة العالمية ومن ثم اعتبارها جزءا من البرامج السياحية المتكاملة.

- دراسة أهمية توفير وسائل الامان على الطرق البرية المختلفة المؤدية الى الواحات المختلفة الخارجة والداحلة والفرافرة وكذلك توفير الخدمات المختلفة على هذه الطرق وتوفير سبل الاتصالات.

- دراسة العديد من معوقات التنمية السياحية بالمحافظة مثل سبل المواصلات وتوفير المزيد من المطارات فى الواحات ودراسة امكانية وجود خط سكك حديدية يربط المراكز المختلفة بالمحافظة وتوفير سبل الانتقالات المريحة للسائحين.

- دراسة حذب المزيد من السائحين للمحافظة عن طريق اضافة المزيد من الانماط السياحية للمحافظة مثل سياحة المؤتمرات ومايتطلبه ذلك من توافر الامكانات اللازمة لها من قاعات مجهزة ووسائل اقامة متميزة.

- اجراء المزيد من الدراسات على سياحة السفارى فى المحافظة وامكانية تطوير هذا النمط السياحى والاستفادة منه أكثر استفادة ممكنه .

- دراسة الانماط السياحية المختلفة فى المحافظة مثل السياحة العلاجية وهذا يتطلب اجراء المزيد من الدراسات والبحوث الطبية العالمية لإثبات قدرة مياه الآبار والعيون على العلاج الطبيعى وكذلك بذل المزيد من الجهود الاعلامية لوضع المحافظة على خريطة السياحة العلاجية العالمية.

- الترويج للأنشطة السياحية فى المحافظة عن طريق الاشتراك فى المعارض السياحية المحلية والدولية .

- لابد من دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للتنمية السياحية فى المناطق العمرانية الجديدة ودراسة الآثار الاجتماعية لاتقل بأى حال من الاحوال عن دراسة الآثار الاقتصادية بل إنه فى بعض الاحيان قد تكون الآثار الاجتماعية الايجابية والسلبية أكبر بكثير من الآثار

الاقتصادية للمشروعات السياحية فى هذه المناطق.

لذلك لابد من دراسة الآثار الاجتماعية للمشروعات السياحية على كل من :

- الهيكل الاجتماعى (الدخل - خلق فرص عمل - مستويات المنطقة السياحية)
- الاسرة واعادة تركيب البناء الاجتماعى .
- التغير الاجتماعى داخل الاسرة واتاحة الفرصة امام المرأة للعمل فى النشاط السياحى وأثر ذلك على الاسرة.
- رفع مستوى معيشة الاسرة الاقتصادى والاجتماعى والصحى ومنه زيادة الدخل من النشاط السياحى.
- وجود ظاهرة الثنائية فى هذه المناطق نتيجة للتفاوت الكبير بين الأجور والدخل من النشاط السياحى مقارنة بغيره من الأنشطة الاخرى.
- وجود بعض الازمات نتيجة للنشاط السياحى (أزمة اسكان أزمة مرور)
- الاثار البيئية فى المنطقة السياحية.
- سلوك الافراد (المحاكاة)
- التفكك الاسرى - بعد العائل والمشاكل الاسرية
- بعض العادات غير المرغوب فيها (لعب الميسر- شرب الخمر)
- تكوين الاسرة والزواج من اجنبيات خاصة فى الغردقة والاقصر.

وفى النهاية لابد ان يكون للاعلام دور كبير جدا لتنمية المنطقة السياحية الجديدة ووضع النشاط السياحى على الخريطة العالمية وشكرا.

سمير غبور

حاليا تمت القرى السياحية فى الساحل الشمالى ، وكلنا تحدثنا انها كتل خرسانية ، المشكلة ليست فقط أنها كتل خرسانية ، المشكلة فى الوطئة البيئية لها على الساحل كله ، فقد اقتطعت ٢كم من ساحل البحر حتى بعد الطريق فى ملاحات مربوط ، بعد ذلك هناك ارض عبارة عن مراعى طبيعية ، المطر فى الساحل الشمالى يقل المطركلما نتجه جنوبا حتى ٣٠-٥٠ كم ، والمراعى تقل قيمتها وجودتها كلما اتجهنا للداخل ، حرمنا البدو من المراعى الممتازة التى كانت على الساحل وجعلناهم يذهبون بالقطعان على السكان الاصليين بالجنوب ويعملون رعيا جائرا ويخلصون على الغطاء النباتى الطبيعى فهذه وطئة بيئية امتد أثرها ونحن لانحس بها الا اذا كنا نعايش هؤلاء البدو

ونعيش معهم.

الى جانب هذا كل القرى السياحية ترمى اكياس البلاستيك والهواء يطيرها تأتى على كل النباتات الطبيعية تغطيها وعندما تأتى الماعز لتأكل النبات يقف الكيس فى زورها وتختنق وتموت فهذا ايضا تأثير على الثروة الحيوانية وكل هذا قلناه ونبهنا له ولم ينتبه أحد.

عبد القوى محمود عبد الله

ما أود قوله إن النقد البناء مطلوب ونحن نستجيب له ، ومن هذه الاخطاء مثلا الساحل الشمالى، قيل إننا نخطط ٢ كيلو متر على الساحل شمال الطريق وهذا خاطىء نعلمه وتعيد تخطيط المنطقة حاليا لأننا نريد عمل تخطيط الظهير ، اذا كانت كلها قرى سياحية أريد أن استوعب سكانا وأنشىء مناطق عمرانية جديدة وزراعة وصناعة وخلافة ، هذا يجرى حاليا ووزارة التخطيط لها مجهود فى هذا المجال.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة لقد كتبت امامى ملاحظة عندما قالت د. سلوى أنه لايوجد فشل فى تجربة الساحل الشمالى وأنها كانت ناجحة لأن الساحل الشمالى قد استطاع ان يسحب جزءا من الضغط على المدن القديمة على الساحل وعلى رأسها الاسكندرية ، لكنى قلت بينى وبين نفسى إن الثمن غالى جدا لسحب هذا الجزء البسيط من الضغط على الاسكندرية لكنى كنت سعيدا أن استمرت واعطت ملاحظاتها ومقترحاتها لتطوير السياحة فى الساحل الشمالى والمناطق الصحراوية .

الحقيقة أنا سعيد أن كل من طلب الكلمة أخذها ، ليس هناك من لديه شىء ليقوله ، فى النهاية نشكر حضراتكم جميعا ونتمنى أن نراكم فى دوائر حوار أخرى.